أثر تحديد مفهومى التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادى فى تعيين المهام الأساسية الملقاة على عاتق دول العالم الثالث

دراسة نظرية

د. مصطفى السيد الشعراوى
كلية التجارة - جامعة طنطا

مقـــدمة

ان العديد من دول عالمنا اليوم تعيش مشاكل الفقر والبطالة والركود الإقتصادى . ولا شك أن ملايين من الناس تنعكس على حياتها اليومية الآثار المتفاقمة لهذه المشاكل ، من قصور الخدمات . . وضعف التغذية . . وعوز المسكن والملبس .. إلخ . والبحث عن أسباب هذه المشاكل وعن الوسائل المطروحه لحلها يقع فى مجال العديد من العلوم الإنسانية الشارحة لمجموعة القوانين التى تحكم حركة المجتمع البشرى . وقد يعتقد البعض بأن أية محاولة لدراسة تلك المشاكل — من حيث أسباب نشوؤها وتحديد مسار تفاقمها وتعيين طرق أو وسائل الحل المنشود لها — فى إطار العلوم الإقتصادية فقط ، قد يشوبه قصور ، حيث يجب الاهتمام بالجوانب الأخرى التى تقع فى إطار العلوم الإنسانية المختلفة ولكننا إذا إعتبرنا علم الاقتصاد علماً يدرس محاولات الإنسان من أجل الحصول على الثروة وتنميتها وتوزيعها ، ويضع لنا تصوراته للقوانين التى تحكم حركة الإنسان فى هذا الإطار وفى البيئات الإجتماعية المتباينة فان علم الاقتصاد يقدم لنا أسباب قصور المنتجة عن تلبية الاحتياجات الأساسية الانسان .

وقد يكون مبعث القصور ...

* انخفاض القـــدرة على الانتاج أو تنميته . . بسبب النقص فى الموارد أو المعرفة اللازمة لاكتشافها أو لإستخدامها ، أو بسبب عوامل أخرى مثل التبعية الاقتصادية والسياسية وغياب الارادة المستقلة للدولة .

أو قد يكون مبعث القصور ...

* سوء توزيع الثروة بما لا يحقق العدالة أو التكافؤ بين العطاء المبذول من جانب الأفراد وبين المكافأة الممنوحة لهم .. وذلك بسبب التركيبة القائمة .

وبفرض إمكانية التعرف على أسباب عجز الجهاز الانتاجى لدولة ما عن القيام بدوره فى تنمية الموارد الاقتصادية والبشرية المتاحة، وكذلك على أسباب فشلة فى الحفاظ على المستوى الأدنى من الاستثمارات الجديدة اللازمة لتكرار الانتاج القومى ووقف الانهيار ، فان ذلك قد يحدد سبل معالجة الأزمة .. ولكنه لا يتضمن توافر القدرة على ممارسة هذه الوسائل وتنفيذ العلاج .

وتعبير الأزمة الاقتصادية لم يعد كافيا للدلالة على الأوضاع السيئة فى دول العالم النامى ، فقراءه لما يكتب أو يقال فى المحافل الدولية والأوساط الدراسة لظواهر التردى الاقتصادى والاجتماعى تعكس لنا الأهمية المتزايدة التى تعقدها الدول النامية على عملية التنمية الاقتصادية . وفى تقرير رئيس البنك الدولى موجه إلى مجلس المحافظين يقول روبرت مكنمارا(١) أن توقعات البنك الراهنة بالنسبة لعقد الثمانينات تحدد لتلك الدول مستويات نمو إقتصادى تنخفض عن تلك التى كانت متوقعة من سنة .. ولعل الأكثر مدعاة للتكدر من ذلك هى الدلائل بالنسبة لحوالى ١,١ بليون من سكان أشد البلدان فقرا ، فمعدل دخلهم الفردى والذى يعتبر منخفضاً إلى حد الدنف — أى أقل من ٢٢٠ دولار فى السنة — يتوقع له نموا بأكثر من ١٪ سنويا أى بمتوسط لا يتعدى دولارا أو دولارين للفرد . والأكثر من ذلك فانه بالنسبة لسكان الدول الأفريقية المحدودة الدخل الواقعة جنوب الصحراء والبالغ عددهم ١٤١ مليون نسمة فلن يتحقق إلا نموا سالبا (أنظر الجدول رقم ١)

ويشير نفس التقرير إلى الأسباب التى أدت إلى هذا الاحباط فى تنفيذ محاولات التنمية بتلك الدول وذلك من وجهة نظره ، فمن ناحية أدت الطفرة الجديدة فى أسعار البترول إلى زيادة تكاليف الطاقة بالنسبة للدول النامية المستوردة إلى أكثر من الضعف ، ومن ناحية أخرى فان تزايد الحد من صادرات الدول النامية إلى البلدان الصناعية نتيجة لاستمرار حالة الركود الاقتصادى لها قد انعكس على قيمة العجز فى الحساب الجارى للدول النامية . وقد أدت تلك الاسباب إلى تزايد هذا العجز بصورة حادة من ٢,٣ بليون دولار عام ١٩٧٣ إلى ١٠ بليون دولار عام ١٩٨٠ بالنسبة للدول محدودة الدخل ، ومن ٤,٤ بليون دولار إلى ٥١ بليون دولار بالنسبة للدول متوسطة الدخل . وقد بلغ قيمة العجز فى الحساب الجارى كنسبة من إجمالى الدخل القومى بتلك الدول ما يقرب من ٤٪ (أنظر الجدول رقم ٢)

فهل يمكن الاستمرار فى تحمل عجز متزايد فى الحسابات الجارية لهذه الدول ؟ وهل يكفى لمعالجته المضى فى الاعتماد على قروض أجنبية جديدة من الالتزامات الخارجية للدولة ؟ . وأليس أمراً غريبا أن تستمر جهود تلك الدول فى محاولاتها للتنمية دون أن تؤتى ثمارها ؟ ! لا شك أن هناك خلـــلا فى برامج التنمية الاقتصادية التى تتبناها مجموعة الدول النامية ؟ .. فالدعوة إلى زيادة الصادرات دون الاهتمام بالتغير الهيكلى من حيث الاعتماد على الموارد المحليـة فى إنتاجهـا ، أو من حيث درجة التنوع فيها وتعدد منـافذ التوزيع الخـارجى .. هى دعوة مبتورة ومقيدة . والالتجاء إلى خفض الواردات بإقامة صناعات محلية دون تحديد مسبق لماهية الصناعات البديلة ومدى إعتمادها على الموارد الوطنية وملائمتها

للحاجات المحلية ، قد ينتهى إلى بناء فروع لصناعات أجنبية تحكم سيطرتها على السوق الوطنى والأسواق الاقليمية تحت شعار (صنع فى مصر) ! .

إن المحاولات التى تبنتها مجموعة الدول النامية لعقود متتالية بغية تحقيق التنمية الاقتصادية لم تؤدى إلا إلى زيادة تبعية إقتصادياتها للمصالح الدولية ، وفى تعميق نمط تقسيم العمل الدولى الذى يخدم المصالح الأساسية لمجموعة الدول الصناعية ذلك النمط الذى يفرض على مجموعة الدول النامية مقولة خاطئة مؤداها « إن الحاجة إلى قاعدة إنتاجية صناعية أساسية غير قائمة وتمثل تبديد للموارد القومية وتجاوزا لقدرات الثروة والانسان» والملامح الأساسية لهذا النمط تتمثل فى تخصص الدول النامية فى إنتاج الموارد الأولية بما فيها البترول وغياب القاعدة الصناعية لمجمل النشاط الاقتصادى(٢) . ولم تتخلى مجموعة الدول الصناعية عن مطالبها فى إخضاع النظام الاقتصادى الدولى للنمط المذكور ، ففى البيان الختامى للقمة الصناعية الرابعة فى بون — يوليو ١٩٧٨(٣) ، طلب من الدول النامية توفير مناخ ملائم للاستثمار الرأسمالى وتوفير ضمانات للاستثمارات الأجنبية .. باعتبارها مفتاح التنمية فى العالم الثالث . وفى البيان الختامى للقمة الصناعية بالبندقية (يوليو — ١٩٨٠) ألقت الدول الصناعية بمسئولية تفاقم مشكلات الدول النامية على إرتفاع أسعار البترول ، وبالرغم من الآثار القاسية لتزايد تكلفة الطاقة المستوردة على الدول النامية فان المسئولية الأكثر وضوحا تتردى أوضاعها تقع على العلاقات غير المتكافئة بينهـــا وبين الدول الرأسمالية . وبالرغم من الأوضاع السيئة التى تعانيها الدول النامية من جراء برامج التنمية المرتبطة باقتصاديات السوق ، فإن الموقف الأمريكى فى ظل إدارة ريجان يتمسك خلال قمة كانكون بالمكسيك(٤) بأن علاج مشكلة التخلف

يمكن باللجوء إلى السوق الحرة كطريق للتنمية وضرورة توفير المبادرات الفردية وتشجيع الإستثمارات الخاصة وتوفير التسهيلات والضمانات لرأس المال الاجنبي.

وليس صحيحاً أن الإقتراض الخارجى قد قدم شيئاً مذكورا للدول النامية سواء من ناحية تنمية طاقاتها الإنتاجية أو تنمية معرفتها بفنون الإنتاج المتقدم، وإذا كان قد حدث مثل ذلك بالقدر القليل فان ثمنه كان باهظاً . ونظرة على قيمة مستحقات الدول الأقل نمواً للنظام المصرفى العالمى الخاص خلال العشر سنوات ٧٠ — ١٩٧٩ نرى عجباً (أنظر الجدول رقم ٣) لقد تضاعفت إحتياجات الدول النامية من هذه المصارف خلال العقد الثامن من هذا القرن .. فهل كان هذا دليلا على زيادة مستوى النشاط الإقتصادى لهذه الدول أو زيادة قدراتها الانتاجية؟ .

أن النظرة إلى بعض المؤشرات الأساسية للنمو فى تلك الدول تصيب المرء بخيبة أمل شديدة .. بل تجعلنا نتساءل إلى أين تتجه هذه التدفقات المالية . فقد إنتهت السبعينات فى الدول النامية وهى تحقق معدلات للنمو فى نصيب الفرد من الناتج القومى أدنى من تلك المعدلات التى كانت تحققها فى الستينات بل ومن المتوقع أن يستمر إنخفاض معدل النمو فى النصف الأول من الثمانينات جدول رقم(١) . وإذا قارنا بين المؤشرات الأساسية الخاصة بمعدل النمو السنوى فى إجمالى الناتج القومى و نصيب الفرد من إجمالى الناتج القومى ومؤشر إنتاج المواد الغذائية للفرد ومتوسط المعدل السنوى للتضخم . لكل من الدول الأقل نمواً والدول الصناعية لادركنا مقدار الهوة الكبيرة التى تحكم النظام الاقتصادى الدولى الراهن (أنظر جدول رقم ٤) .

والسؤال الآن هو هل ساعدت الاستثمارات والتدفقات الخارجية فى تنمية قدرات الدول النامية على مواجهة التزاماتها الخارجية ؟ . فلنأخذ مجموعة من دول

أمريكا اللاتينية وهى على وجه التحديد الأرجنتين والبرازيل وشيلى والمكسيك..
إنها مطالبة بنسبة تتجاوز ٤٠٪ من إجمالى المديونية الخارجية للدول النامية ككل، و ٦٠٪ من مديونية هذه الدول للبنوك الغربية. وفى عام ١٩٨١ بلغ صافى إقتراض هذه الدول الأربعة ٣٤,٦ بليون دولار. وفى نفس العام أيضاً قامت بسداد الفوائد المستحقة عليها وقد بلغت ٢٨,٢ بليون دولار.. ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد بل أن إيرادات تلك الدول من صادراتها إلى الخارج لم تكفى للتوفيق بين مطالب خدمة الدين وتحقيق النمو الاقتصادى ككل. ففى البرازيل مثلا نجد أن نسبة ٨٠٪ من إجمالى حجم الاقتراض خلال عام ١٩٨٢ ستذهب خدمة أعباء الديون الخارجية؟!. وذلك طبقاً للمصادر الحكومية الرسمية (٥) فهل يمكن لنا إدراك الحاجة إلى التنمية.. نعم.. ولكن أى تنمية نقصد؟

(٢)

عندما تختلط الألوان يصعب على المرء إدراك حقيقة كل لون فى تركيبة الألوان التى تراها عيناه ... وبالمثل عندما تختلط الأفكار والمفاهيم تغيب عنا الرؤية الواضحة لمواضع القدم ونفقد الطريق ..!

وهناك الكثير من المفاهيم التى يجب أن تتضح لنا مدلولاتها حتى يمكن تفسير أو تقويم استخداماتها . بل أكثر هناك من التعريفات والمبادىء التى يمكن لعملية الخلط فيما بينها أن تترك اعتقاداً راسخاً فى عدم صحتها أو استنفاذها لمقومات الاستمرار . فإذا سلمنا بأن الفهم الواضح لأى مبـدأ أو تعريف علمى خلف ظاهرة ما أو بعنصر من عناصر الفكر هو أساس حركة الإنسان الواعية القادرة على أحداث التغيير والتقدم الحضارى ، فإن دراستنا للمفاهيم والتعريفات المتعلقة باقتصاديات التنمية والنمو تصبح لها أهمية قصوى فى تعيين المهام الملقاه على عاتق دول العالم الثالث . وليكن معلوما أن الاجتهادات بالنسبة للتعريفات المدرجة غير موصودة .. بل على العكس أن الجهد فيها والمجادلة حولها يخلقان فعالية دافقة والعلم .

مفهوم التنمية الاقتصادية ... والنمو الاقتصادى ..

يرى البعض فى اقتصاديات التنمية فرعا جديداً من فروع العلوم الاقتصادية... بزغ وتبلور فى العقود الأخيرة مع تزايد سعى دول العالم الثالث فى البحث عن طرق لتنمية اقتصادياتها . وإذا قبلنا القول بأن علم الاقتصاد يبحث فى كيفية تحقيق نمو دائم للثروة القومية ... من خلال التوطين الأمثل للعناصر الإنتاجية

سواء بمقياس أدنى تكلفة أو أقصى إنتاجية ... ومن خلال التوزيع الأمثل لناتجها .. وذلك فى إطار هياكل تنظيمية واجتماعية متسقة ، فإن اقتصاديات التنمية لا تمثل فرع حديث من علم الاقتصاد إلا إذا كنا نقصر دراستنا حول قضايا التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول حديثة الاستقلال . فالتنمية الاقتصاديه ليست مجرد زيادات كمية فى المؤشرات الأساسية للنشاط الاقتصادى ... الدخل ، الاستثمار ، الادخار ، الصادرات ، العمالة .. الخ ، وهو ما يعرف بالنمو الاقتصادى. ولكن التنمية الاقتصادية تمثل مرحلة حاسمة فى حركة المجتمع ... ينتقل فيها من حافة الانهيار إلى آفاق جديدة للنمو والتقدم ... ينتقل فيها من موقف العاجز عن النمو بفعل عوامل داخلة و / أو خارجة .. بفعل هياكل اجتماعية وتنظيمية استقرت فيه وتحول دون اندفاعه التلقائى أو المسير نحو التشغيل الكامل والأمثل لموارده ... إلى موقف تندفع فيه قوى جديدة للانتاج تقود النمو فى إطار هياكل جديدة قامت على أنقاض القديم وأفسحت المجال — لتغييرات جذرية فى مستوى العلاقات الاجتماعية وأساليب وفنون الإنتاج .

إن اصطلاح التنمية الاقتصادية... ينطوى على عملية اجتماعية واجبة التنفيذ إصطلاح لإصابة قوى الإنتاج القائمة بالعجز والشلل. فى حين أن اصطلاح النمو الاقتصادى ينطوى على عملية اجتماعية أيضا ... ولكن تقودها قوى الانتاج القائمة والقادرة على تحقيق معدلات أعلى من النمو وتغيير نظم الإنتاج وتطور فنونه . وهـذا التحديد لمفهوم اصطلاح التنمية الاقتصادية واصطلاح النمو الاقتصادى يعكس لنا مهام أساسية مختلفة تماما لمواجهة كلا الحالتين .

فالتصدى لعملية التنمية الاقتصادية يتطلب مواجهة العقبات التى تقيمها قوى

الانتاج القائمة . . التى تقف عاجزة أمام عقبات النمو الاقتصادى والاجتماعى بل وتحول دونه . . ، كما يتطلب العمل على توفير عناصر القدرة للقوى الانتاجية الجديدة . وتحرير إرادتها فى اتخاذ قرارات الاستثمار والبناء ... بالاضافة إلى إطلاق طاقاتها الكامنة فى الانتاج والتجديد والتغيير مما يستوجب تعديل الهياكل الأساسية الاقتصادية والاجتماعية فى الدولة . أما مواجهة النمو الاقتصادى فتطلب العمل على الاستفادة من طاقات وإمكانيات القوى الانتاجية القائمة لانتاج مزيد من الثروة فى ظل الهياكل الأساسية السائدة فى المجتمع .

وفى ضوء مفهومنا عن التنمية الاقتصاديه يمكن إعادة صياغة ماقرره الاقتصادى آدم سميث رائد المدرسة الكلاسيكية فى كتابه « ثروة الأمم » عام ١٧٧٦ ؛ ولقد وضع أسس انطلاق المجتمع الجديد على النحو التالى :

مبدأ الحرية الاقتصادية . . . . تحرير لإرادة قيادة قوى الانتاج الجديدة وتوفيراً لعناصر القدرة لديها ، وإمدادها بالمجالات المتسعة لنشاطها .

القضاء على الاقطاع . . . . تحريراً للفائض الاقتصادى . . تحقيقاً للتراكمات اللازمة لتطوير الانتاج وأدواته .

تحرير قوى العمل المرتبطة بالأرض .... تمكيناً للتقدم التكنولوجى والتطور فى وسائل الإنتاج من إحداث التقسيم اللازم للعمل وتطبيق مبادىء التخصص . وتوفيراً لجيش العمل اللازم لنمو المشروع .

لذا يقال . . . لقد ولد علم الاقتصاد من خلال تصديه لقضايا التنمية الاقتصادية . . . وذلك منذ أكثر من قرنين ! وعندما نجح الرأسماليون فى تحقيق نمط التنمية الرأسمالية وانتشرت الثورة الصناعية . . . توقف الاقتصاد الأكاديمى

طوال قرن ونصف عن الخوض فى مشاكل التنمية (٦) وبدأت عملية خلط الألوان ، لتفقد عديد من الدول القدرة على تحديد المهام الأساسية الواجب القيام بها عندما غدت التنمية الاقتصادية هدفاً نناضل من أجله .

التخلف المرحلى ... الاقتصاديات المشبوهة ... التنمية الاقتصادية :

لقد تعددت الآراء حول مفهوم « التخلف » ولقد بنيت معظم التعاريف المقترحة للتخلف على أساس مجموعة من المؤشرات المتعلقة بالنمو الاقتصادى مثل معدل التطور التكنولوجى ومعدل التراكم الرأسمالى والاهمية النسبية للقطاع الصناعى ونسبة العمالة الصناعية إلى حجم العمالة الكلى ومستوى الدخل الفردى الحقيقى والقدرة الادخارية للمجتمع ومدى مستوى استغلال الموارد الطبيعية والبشرية المتاحة ... وغير ذلك من المؤشرات (٧) . ولا تعكس هذه المؤشرات بوضوح حقيقة التباين الهيكلى بين المجتمعات — الصناعية المتقدمة والمجتمعات الاشتراكية والمجتمعات المختلفة التى تعيش فى إطار مايسمى بالعالم الثالث . وإذا اعتمدنا على بعض هذه المقاييس النسبية أو على كلها كأساس لتعريف التخلف فسنقدم للدارس تعريفاً ناقصاً غير واضح للتخلف الاقتصادى الذى تعيشه دول العالم الثالث أو للتخلف بمفهومه المرحلى ، وبالتالى سنساهم دون قصد منا فى عدم وضوح المهام التى يجب الاضطلاع بها من قبل هذه المجتمعات لمواجهة الأوضاع المتردية فيها .

وقبل أن نمضى فى تحليلنا لمفهوم التخلف سنستعرض بعض المؤشرات الأساسية لقياس مستوى النمو الاقتصادى (أنظر الجدول رقم ٥) وذلك للتعرف على مدى فعاليتها فى توضيح مفهوم التخلف الاقتصادى . حيث نجد أن مؤشر نصيب الصناعة من إجمالى الناتج المحلى يضع كل من فنزويلا (٤٦ ٪) ، غينيا (٤١ ٪) وموريتانيا (٢٧ ٪) فى مرتبة متقدمة عن كل من انجلترا (٣٦ ٪) والولايات

المتحدة الأمريكية (٣٤٪) فى عام ١٩٧٨ — كما أن مقياس نصيب الفرد من الناتج القومى يضع الكويت على قائمة الدول وبعدها تأتى كل من الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا الغربية وانجلترا والاتحاد السوفيتى ! . ولا تعطى أرقام نصيب الاستثمار المحلى من إجمالى الناتج المحلى دلالات واضحة لمعنى التخلف الاقتصادى . وقد يبدو أن مؤشر العمالة الصناعية يميل إلى الارتفاع فى الدول الأكثر نمواً . . . ولو أن نسبة العمالة الصناعية تبلغ فى الأردن (٣٩ ٪) وفى الكويت (٣٥٪) بينما تبلغ فى الولايات المتحدة الأمريكية (٣٣ ٪) وذلك عام ١٩٧٨ م !

وقبل أن تغرقنا الأرقام فى دلالات غير واضحة نعود إلى محاولتنا لتعريف التخلف الاقتصادى. وفى رأينا أنه يجب أولا تحديد ما إذا كان التخلف الاقتصادى فى دولة ما يمثل :

(١) مرحلة معينة من مراحل تطور المجتمع .

أم (٢) ظاهرة تاريخية تحول بين المجتمع وبين تحقيق ذاته .

وإذا قبلنا بالفرض الأول فالتخلف الاقتصادى والاجتماعى أمر طبيعى تمر به المجتمعات البشرية إذا سمحت التكوينات الاجتماعية بذلك .

. . . فهو يعكس ضعف القدرات الذاتية فى مرحلة معينة من مراحل المجتمع وعجزها عن أحداث التطور الحضارى المنشود . وعندما تتوافر لمثل هذا المجتمع مقومات التطور فسوف تنتهى مرحلة التخلف الاقتصادى والاجتماعى. وقد تتمثل هذه المقومات فى توافر القدرة على تكوين الفائض الاقتصادى الملائم وتحقيق مستوى متقدم من المعرفة بفنون الإنتاج . ويكون التخلف الاقتصادى والاجتماعى طبقاً للمقولة الأولى . . . عامل داخلى . . . نابع من ذات المجتمع . . . عن قصور

فى هياكله ... وفى تطور وسائل إنتاج الثروة واستغلالها ... وفى تطور الفكر والممارسة الذاتية له .

أما إذا قبلنا بالفرض الثانى فالتخلف حدث تاريخى ... يمثل ظاهرة تعمل فى اتجاه مضاد لحركة المجتمع وإرادته ... وعامل خارجى يعوق المسيرة المستقلة للمجتمع .. يسلبه مقومات أحداث — التطور الحضارى ... فيستولى على الجزء الأكبر من فائضه الاقتصادى عن طريق تشويه هياكله الاقتصادية .. وأغراقه فى أنماط استهلاكية تعتمد على أسواق خارجية ، وتحول بينه وبين الاعتماد على منابعه الذاتية فى خلق التكنولوجية الملائمة .. وفى تطوير فكره . وبكل التأكيد سيكون الوليد مشوهاً .

وقد تكون هناك قسمات مشتركة للتخلف الاقتصادى والاجتماعى سواء كان يمثل مرحلة من مراحل تطور المجتمع أو حدث تاريخى يفرض القيود على الحركة الذاتية للمجتمع ، ولكن الأمر الذى يجب أن يكون واضحاً هو أن ظاهرة التخلف الاقتصادى والاجتماعى فى دول « العالم الثالث » تتبع فى المقام الأول المقولة الثانية للتخلف . ولذلك نتفق مع الرأى القائل بأن ما تعانيه مجموعة هذه الدول هو التشويه الحادث فى اقتصادياتها بفعل تبعيتها لاقتصاد دولة أو دول — أخرى(٨) .

ونخلص مما سبق إلى أن هناك من وجهة نظرنا تعريفين للتخلف : تخلف مرحلى ... يشير إلى الخلل الحادث فى التركيبة الاجتماعية القائمة بسبب فقدان القوى الاجتماعية القائدة لعناصر الثروة المادية والفكر اللازمين للاستمرار فى تلبية المطالب الأساسية للتطور الحضارى .

وتخلف تاريخى ... يشير إلى الخلل الحادث فى التركيبة الاجتماعية القائمة

بسبب العلاقات غير المتكافئة وعلاقات التبعية التى تطلبت تغييراً هيكلياً شاملا لايساهم فى إمداد المجتمع بالاحتياجات الأساسية للتطور الحضارى بل يعوق تلك العملية .

والآن ماهى علاقة التنمية الاقتصادية بظاهرتى التخلف المرحلى والتخلف التاريخى ؟ . . .

أن التنمية الاقتصادية تقدم الحل الاستراتيجى لكل من الظاهرتين . ومع ذلك فإن نهج التنمية يختلف تماماً فى كلتا الحالتين .

فالتنمية الاقتصادية فى مواجهة التخلف المرحلى تقود نمواً طبيعياً توقف بفعل عجز عوامل داخلية ، وتعتمد أنماط التنمية المتبعة وأهدافها على المرحلة التى يتقدم اليها المجتمع — أما التنمية الاقتصادية فى مواجهة التخلف التاريخى فهى مزدوجة . . . تسعى فى المرحلة الأولى لتحرير الاقتصاد من عوامل التشويه ثم تقود فى المرحلة الثانية نمـــواً طبيعياً توقف بفعل قهر عوامل خارجية . وتعتمد أنماط التنمية الاقتصادية والاجتماعيه المتبعة وأهدافها على مدى نمو وتطور القوى الاجتماعية المتباينة ومستوى تطور أدوات العمل القومية فى الدول ذات الاقتصاد المشوهة .

وفيما يلى نحاول القاء مزيد من الضوء على النواحى النظرية والتطبيقية للمفاهيم التى أوضحناها وحاولنا بقدر مانستطيع استبعاد جوانب الخلط فيما بينها .

لا شك أن نظريات التنمية والنمو الإقتصادى والإجتماعى والمجالات التطبيقية لكلاهما أصبحت تشكل فرعا متميزاً فى الدراسات الاقتصادية ، من حيث الهيكل النظرى والتحليلى أو الطرق والأدوات المستخدمة فيها . كما أنه لا جدال فى أن الأنماط المختلفة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية التى مارستها التجربة الانسانية ومراحل النمو الاقتصادى خلالها هو بمثابة حصيلة هامة لمسيرة المجتمع البشرى .. ورؤية واضحة لقوانين تطوره، لذا نرى أهمية تحديد معالم أنماط التنمية ونماذج النمو الاقتصادى التاريخية كبداية تساعدنا فى التعرف على عوامل الاقتراب من حافة الانهيار الاقتصادى والاجتماعى وعوامل الدفع نحو الانتقال الحضارى . . والكيفية التى يعمل بها كل منها .

* التنمية الاقتصادية . . ومراحل تطور المجتمع :

برغم تعدد وجهات النظر بشأن مراحل تطور المجتمع الانسانى ، فإن غالبية الآراء تؤكد على مرور المجتمعات ، السابقة على ظهـــور المجتمع الاشتراكى ، بالمراحل التالية :

— مرحلة المجتمع البدائى .
— مرحله المجتمع العبودى .
— مرحلة المجتمع الأقطاعى .
— مرحلة المجتمع الرأسمالى .

كما تشير هذه الدراسات إلى أن مقومات التطور الحضارى فى كل حقبة وجدت

بعد حدوث تراكمات كمية هائلة للمتغيرات المادية والفكرية . فلقد مهد التطور في أدوات العمل وتراكمها إلى إنتشار مبادىء تقسيم العمل والتخصص وإحداث أول تجزئة إجتماعية للعمل وظهور مجتمعات بشرية تحقق فائضا من المنتجات يزيد عن الضرورات المطلقة للحياة .. ونتيجة لتطور الطاقة الانتاجية بفعل الاكتشاف وتقدم أدوات العمل زادت الحاجة إلى سلعة مفردة تطلب للتعبير عن قيم جميع السلع التى يتم مقايضتها فى السوق ، فظهرت الحاجة الاجتماعية للنقود (٩) والى الاسواق المتسعة .

وحيث أن المجال لا يتسع للرجوع إلى المراحل الاولية لتطـــور المجتمع الانسانى(١٠)، لذلك فإن تناول أسس التنمية الاقتصادية لتجاوز التخلف المرحلى فى ظل الاقتصاد الاقطاعى سيكون نقطة البداية لنا فى التعرف على نظريات التنمية والنمو التاريخية .

فلقـــد ساهمت المدرسة الكلاسيكية فى إرساء دعائم أول نظرية إقتصادية للتنمية المعاصرة . ففى مواجهة عوامل إنهيار المجتمع الاقطاعى التى بدأت تتجمع منذ القرن الرابع عشر ، ظهرت وتبلورت مجموعة من الأفكار السياسية والدينية والاقتصادية لتغير من نظرة المجتمع نحو الانتاج والعمل والتجارة(١١) أن عجز الجهاز الانتاجى للاقطاع عن مواجهة الاحتياجات السكانية المتزايدة وتخلف أدوات العمل وتآكلها . واستنزاف الفائض الاقتصادى فى نواحى البذخ والاسراف وحرمان المجتمع من تحقيق إضافات جديدة للطاقة الانتاجية . خلق وضعاً أصبحت فيه قوى الاقطاع عاجزة عن قيادة الانتاج أو تحقيق الفائض الاقتصادى اللازم لتكرار عملية الانتاج الاجتماعى والمحافظة على الطاقات الانتاجية القائمة ، وفى

إطـــار العلاقات الاقطاعية المتداعية إضطرت فلول الفلاحين الهاربه للمدن إلى الانخراط فى أشكال جديدة من علاقات الانتاج . واندفعت مجموعات من المغامرين والتجار إلى تحقيق التراكمات الرأسمالية التى يتطلعون اليها من خلال اكتشاف عوالم جديدة أو التركيز على أهمية المبادلات الخارجية فى تجميع عناصر الثروة . كما وجد قطاع متزايد من الأفراد الذين لا يملكون غير قوة العمل فى المدن الاقطاعية . وأدى انفصال الانتاج عن المبادلة إلى إزدياد الحاجة إلى الأسواق المتسعة . ونشأت الدولة القومية ليتقلص نفوذ ودور الاقطاع فى قيادة الانتاج والسيطرة على الفائض الاقتصادى . ولتصبح قيادة الانتاج الجديدة .. من التجار وأرباب الأعمال ورجال المال .. جاهزة لأحداث النقلة الحضارية .. التنمية الاقتصادية .. النمط الرأسمالى لها .

وقد صاحب ذلك التطور المادى فى أشكال أدوات العمل وعلاقات الانتاج تطور فكرى أرسى دعائمه المفكر الاقتصادى آدم سميث وبلوره دافيد ريكاردو ، وقد ساهم فى البناء الفكرى عدد كبير من الاقتصاديين مثل جان بانست ساى ، توماس مالتس وجون ستيورات ميـــل ومن قبلهم فرانسوا كيناى ودافيد هيوم .. الخ .

وقد مهد الفكر الكلاسيكى للتطور الحضارى الذى حدث كما عكس نتائجه وعالج مشاكل نموه ، ويتضح ذلك من خلال إستعراض الأفكار الأساسية للنموذج الكلاسيكى .

وفيما سبق أشرنا إلى بعض هذه الأفكار والتى تركزت حول مبادىء الحرية الاقتصادية فمن خلال الاقتناع بوجود نظام طبيعى تتوافق فيه مصلحة الفرد مع

مع مصلحة المجتمع يتقرر العديد من المبادىء :

ـ فعدم تدخل الدولة فى النشاط الاقتصادى .. يعكس الرغبة فى منح عناصر القدرة لقيادة الانتاج الجديدة وتحرير إرادتها .. عن طريق حرية إتخاذ قرارات الاستثمار والتملك والاستهلاك والعمل .

ـ أما المنافسة الكاملة فهى الضمان لاستمرار توالد وحدات النظام الأساسية (المشروع) . وقياسها بوظيفة التوطين الأمثل للموارد من خلال المرونة التامة لكل من الأثمان والأجور ومن خلال الحركة الآلية لجهاز الثمن وحافز الربح .

ـ وقد انطوى قرار الاهمية الفريدة لعنصر العمل فى الانتاج (نظرية القيمة) على تحريض جموع الفلاحين المرتبطين ـ بالأرض على الثورة . . كما ساعدت فيما بعد على تطبيق مبادىء تقسيم العمل والتخصص .

ـ أما حرص آدم سميث على فضيلة عدم الاسراف والبذخ واشارته الى الأهمية القصوى للتراكم الرأسمالى(١٢) . فهى تعكس رغبة قيادة الانتاج الجديده فى تبرير استثمارها بالفائض الاقتصادى (الثروة) لاحـــداث التغيرات الهيكلية اللازمة .

ـ كما أن فرض النمو التلقائى للعرض على أساس ما تتضمنه قانون ساى للأسواق يسمح بحدوث التوازن الاقتصادى عند مستوى التوظف الكامل بشرط توفير الحافز واقرار مبادىء الحرية الاقتصادية . . فالطلب كاف والمشكلة هى من يتخذ قرار الاستثمار والانتاج . وكما أن ثورة الفكر ساهمت فى التمهيد للتنمية الاقتصادية الرأسمالية فإنها أيضاً عكست آثار أحداث التنمية . ولقد تركزت تلك الافكار حول معالجة مشاكل النمو الاقتصادى فى مرحلة المدرسة الكلاسيكية

وكيفية الحفاظ على الامكانيات الذاتية للنظام فى الدفع والنمو . فقد شاع العديد من تلك المبادىء والقوانين المفسرة لجوانب النمو الاقتصادى ومن أهمها :

ـ قانون الأجر الحديدى (أجر مستوى الكفاف) .. الذى تصور وجود علاقة طردية فيما بين معدل النمو السكانى وعرض العمل ومستوى الأجر . ويقول القانون أن هناك قوى خفية تدفع مستوى الأجر للاستقرار عند مستوى الكفاف فى الأجل الطويل .

ـ خضوع الانتاج لظاهرة تناقص الغلة .. وفى معرض تفسير حالة الركود التى تنتاب النمو الاقتصادى الرأسمالى ساهم الفكر الكلاسيكى بنظريتى الاجر الحديدى وخضوع الانتاج لظاهرة تناقص الغلة ، فلقد أوضح دافيد ريكاردو أنه كلما زاد عدد السكان كلما زاد الاقبال على زراعة الارض الاقل جودة ، مما يؤدى إلى زيادة عناصر النفقة المتغيرة مع عدم زيادة ناتج الاخر بنفس النسبة(١٣) وسوف ينعكس ذلك بدوره على مستويات أسعار المحاصيل الزراعية ومستوى الكفاف والأرباح وأخيراً على مستوى النشاط الاقتصادى .

* بناء النموذج الكلاسيكى للنمو الاقتصادى :

يعتمد النمو الرأسمالى طبقاً للفكر الكلاسيكى على سباق بين معدل نمو التقدم التكنولوجى وبين معدل النمو السكانى . فيرى مفكرو الكلاسيك أن التقدم التكنولوجى بفعل القدرة الذاتية للنظام سيكون فى مقدمة السباق إلى بعض الوقت فيتجاوز الزيادات فى رأس المال العامل (قيمة الاجور) وفى عائد عوامل الانتاج الثابتة (بخلاف رأس المال) ويوفر لرأس المال العائد الملائم لاستمرار النمو

الاقتصادى . وعندما يتزايد معدل النمو السكانى إلى درجة كافية لتخطى الآثار الإيجابية للتقدم التكنولوجى على مستوى الأرباح ، فان النظام الإقتصادى الرأسمالى سيتجه إلى حالة من الركود .

وسنحاول فيما يلى بنـــاء الإفتراضات الأساسية للنموذج الكلاسيكى للنمو الإقتصادى فى صورة معادلات رياضية (١٤) :

١ ــ دالة الإنتاج (ن) :

تعكس كتابات كل من آدم سميث وميل ومالتس بوضوح العلاقة الدالية بين حجم الانتاج الكلى (ن) وبين كل من حجم قوة العمل (ع) والمخزون من رأس المال (ر) وعرض الموارد الطبيعية (بما فيها الأرض) المتاح إقتصادياً (ض) ومستوى التقدم الفنى السائد (ت) حيث يمكن لنـا دون إخلال بمضمون الفكر الكلاسيكى وضع دالة الانتاج فى صورة المعادلة التالية :

ن = ن (ع ، ر ، ض ، ت) (١)

أى أن حجم الانتاج الكلى يعتمد على العوامل المتغيرة (ع ، ر ، ت) والعنصر الثابت (ض) وإذا اخذنا فى الاعتبار الاعتقاد الكلاسيكى الخاص بثبات العنصر (ض) كمظهر من مظاهر شح الطبيعة (ريكاردو) أولأن مساحة الأرض الزراعية محدودة (مالتس) ، فانه يمكن تصوير دالة الانتاج بفرض ثبات رأس المال (ر) والتقدم التكنولوجى (ت) مع تغير حجم المستخدم من وحدات العمل (ع) كما فى الشكل رقم (١) . حيث تبدو ظاهرة تناقص الغلة فى السريان بعد إستخدام حجم عمل قدره (ع) . ويبدأ الانتاج الكلى فى الزيادة بمقادير متناقصة بعد

النقطة (أ) ، إلى أن يصل الانتاج الكلى إلى أقصى حد له عند النقطة (ب) .وعند هذا المستوى من الانتاج الحدى (ن ح) معادلا للصفر . وعندما نتخلى عن فرض ثبات كل من رأس المال (ر) ونمو التقدم التكنولوجى (ت) فان هذا الفرض الجديد سيسمح بانتقال منحنى الناتج الحدى من الوضع ن ح$_{1}$ إلى ن ح$_{2}$ ، ن ح$_{3}$ ، ن ح$_{4}$ خلال فترات زمنية متتالية ، وأيضاً إنتقال دالة الانتاج الكلى ن$_{1}$ إلى ن$_{2}$ وهكذا إلى أعلى ناحية اليمين .

وتفسير ذلك أن التراكم الرأسمالى والتقدم التكنولوجى خلال سنوات متتالية قادر على اكتشاف ما يؤدى إلى زيادة إنتاجية الأرض وقد يتبادر إلى الذهن أن الانتقال من نقطة إلى نقطة على المنحنى (هـ د) فى الشكل رقم (١) خلال فترات زمنية متعاقبة ، يعنى إختفاء ظاهرة سريان قانون تناقص الغلة ولكن هذا التصور خاطىء فالذى حدث بالفعل هو الانتقال من منحنى آخر وليس الانتقال على طول المنحنى الواحد . وهذه الحالة تفترض أننا فى مجتمع تحقق السبق فيه لمعدل النمو التكنولوجى على معدل النمو السكانى . أما إذا فرضنا وجود مجتمع كان معدل النمو السكانى فيه كبير لدرجة تجاوز آثار التقدم التكنولوجى على إنتاجية الأرض فاننا سنعانى من آثار حادة لسريان ظاهرة تناقص الغلة(١٥). ويوضح الحالة الأخيرة الانتقال على المنحنى (هـ و) فى الشكل رقم (١)

٢ — دالة التقدم التكنولوجى (ت) :

وإذا كان معدل نمو التقدم التكنولوجى يلعب هذا الدور فى مواجهة الضغط السكانى . فإن العديد من الاقتصاديين الكلاسيك قد أجمع على أن هذا المعدل يتوقف على مستوى الاستثمار (ث) . والمقصود بالاستثمار هنا ليس فقط عملية إحلال

الموارد المستنفذة بل أيضاً الاستثمار فى مزيد من الأصول الرأسمالية . ويمكن تصوير دالة التقدم التكنولوجى على النحو التالى :

ت = ت (ث) (٢)

٣ — دالة الاستثمار (ث) :

وفى نفس الوقت سيقوم رجال الأعمال بالاستثمار أى بتحقيق إضافات جديدة إلى مخزون راس المال إذا ما توقعوا الحصول على أرباح ملائمة . ولا شك أن مستوى الارباح السائد سيكون خير مؤشر للارباح المتوقعة . لذا يمكن تصوير دالة الاستثمار (ث) كما يلى :

△ ر = ث = ث (ح) (٣)

حيث الاستثمار (ث) أى الزيادة فى رصيد الأصول الرأسمالية (△ ر) يعتمد على مستوى الارباح السائدة (ح) .

٤ — دالة الربح (ح) :

وفى إطار تعاليم نظم الحرية الاقتصادية والمنافسة الكاملة لن يتاح للمشروع زيادة مستوى أرباحه إلا من خلال الوسيلتين التاليتين :

الأولى : تخفيض نفقة الانتاج أى تخفيض نفقة العمل .

الثانية : زيادة إنتاجيـــة العمل باستخدام طرق إنتاج كثيفة رأس المال أو تعديل نسب مزج عوامل الانتاج أو نظم العمل عن طريق التقدم التكنولوجى .

لذلك يمكن التعبير عن دالة الربح (ح) بجعلها دالة لكل من مستوى التقدم

التكنولوجى (ت) ، وقوة العمل (ع) حيث تكون :

$$ح = ح (ت ، ع) \qquad (٤)$$

٥ — دالة عرض العمل (ع) :

يربط الكلاسيك ما بين النمو السكانى وبالتالى عرض العمل (ع) وقيمة رأس المال العامل أى قيمة الاموال التى ستدفع كأجور للعمال (ج) . ويتمثل هذا الارتباط فى علاقة دالية طردية ، حيث أن الزيادة فى مستوى الأجور الحقيقية ستؤدى إلى ارتفاع معدل النمو السكانى وبالتالى زيادة عرض العمل . والعكس صحيح فى حالة إنخفاض مستوى الأجور الحقيقية ويمكن التعبير عن دالة العمل على النحو التالى :

$$ع = ع (ج) \qquad (٥)$$

٦ — دالة الاجور (ج) :

ويشتمل رأس المال (أو جزء منه على الاقل) على الاموال المخصصة لتأجير العمل . وتعرف هذه الاموال كما ذكرنا باسم رأس المال العامل ، وتستخدم عند تنفيذ الاستثمارات . لذا فإن معظم الاقتصاديين الكلاسيك يعتقدوا أن قائمة الاجور يمكن أن تزيد فقط من خلال الاستثمار . لذا يمكن لنا التعبير عن هذه العلاقة الدالية بين الاجور (ج) والاستثمار (ث) على النحو التالى :

$$ج = ج (ث) \qquad (٦)$$

وباضافة المتطابقتين المتتاليتين :

المتطابقة الاولى :

$$ن = ج + ح \qquad (٧)$$

حيث ن = الناتج القومى ، ج = الاجور ، ح = عوائد رأس المال وعوامل الانتاج الثابتة الأخرى . ويمكن التعبير عن هذه الفكرة بطريقة تتلائم مع الفكر الكلاسيكى أكثر فنقول أن الانتاج القومى يعادل تكلفة العمل بما فيها تكلفة العمل المدخر (رأس المال وخلافه) .

المتطابقة الثانية :

وكشرط للتوازن فى الأجل الطويل يمكن إضافة متغير جديد للنموذج هو مستوى أجر الكفاف أو أدنى معدل للاجر (جـ) حيث :

$$ج = جـ ع \qquad (٨)$$

والآن نكون انتهينا من عرض العلاقات السببية الأساسية فى الفكر الكلاسيكى. والتى تشكل نموذجا إقتصادياً للنمو الرأسمالى . ويحتوى النموذج على ست علاقات دالية ومتطابقتين ويتضمن المتغيرات التالية :

حجم الناتج الكلى (ن) ، وحجم قوة العمل (ع) ، مخزون رأس المال (ر) ، مستوى التقدم التكنولوجى (ت) ، الاستثمار (ث) ، الأرباح (ح) وأخيراً مستوى الأجور (ج) . وحيث تعد كل من (ض) الموارد الطبيعية ، (جـ) مستوى أجر الكفاف ثوابت .

والسؤال الآن كيف يعكس هذا النموذج مسار النمو الاقتصادى الرأسمالى ؟ وبماذا يتنبأ له ؟

فى ظل الظروف المنافسة الكاملة والحرية الاقتصادية تتجه رؤوس الأموال إلى مجالات الاستثمار المربح ، بحيث يتزايد معدل الاضافات الجديدة إلى رصيد الاصول الرأسمالية فى المجتمع (الاستثمار) كلما ارتفع مستوى الارباح .. مما يؤدى

بالتالى إلى زيادة معدل التراكم الرأسمالى وزيادة فرص الاستفادة من تطبيق مبادىء تقسيم العمل والتخصص وتطوير فنون الانتاج ، أى أن :

$$+ح \longrightarrow +ث \longrightarrow +ر \longrightarrow +ت \qquad (١)$$

وفى نفس الوقت سوف يؤدى قيام المشروعات ببعض الاستثمارات الجديدة إلى زيادة حجم رأس المال للعامل (أى قيمة الاجور المدفوعة) . ومع الزيادة فى الاجور سيرتفع معدل النمو السكانى ويبدأ الضغط على الموارد الزراعية الثابتة وسريان قانون تناقص الغلة وارتفاع النفقات المتنهية ، مما يؤدى إلى إرتفاع أسعار المواد الغذائية وضرورة الحفاظ على المستوى الحقيقى الاجـــر (مستوى الكفاف) ، وفى نفس الوقت سيؤدى هذا الوضع الى زيادة ريع الاراضى الزراعية الاكثر خصوبة (ض) . لذا يرى كل من ريكاردو وميل أن الاتجاه الطبيعى لمعدلات الارباح الى الانخفاض يؤثر سلبياً على معدل التراكم الرأسمالى ، ويتجه المجتمع الى حالة من الركود الاقتصادى — وذلك فى الاجل الطويل ، أى أن :

$$\begin{array}{c} \longrightarrow +ج \longrightarrow \\ -ح \longrightarrow -ث \\ \longrightarrow +\overline{ض} \longrightarrow \end{array} \qquad (٢)$$

ويرى الكلاسيك أن البطالة لا تلعب دوراً فعالا فى هذه الظاهرة ، وأن التقدم التكنولوجى هام لاستمرار تزايد معدلات الارباح والاستثمار وعملية التراكم الرأسمالى . ومن ناحية أخرى يؤكد الكلاسيك أن التغيرات فى معدل النمو السكانى عن طريق المرونة التامة للاجور ستعمل على خروج الاقتصاد من حالة الركود والاستمرار فى تحقيق عملية النمو الرأسمالى .

ويمكن بيان العلاقات السببية والقوى المحركة ودفوع النموذج الكلاسيكى وديناميكية العمل خلاله (على النحو السابق شرحه) فى الشكل رقم (٢)

يقول الاقتصادى B. Higgins أن الإلمام ببعض الأفكار الماركسية ضرورى لكى ندرك ماذا يجرى فى العالم حولنا(١٦). ونحن فى هذا الجزء من دراستنا ان نحاول تقييم النظام الاقتصادى الماركسى ، وإنما سنعرض فقط للنموذج الماركسى فى تصوره للكيفية التى يعمل بها الجهاز الاقتصادى الرأسمالى لتحقيق النمو ... وفى تحديده لآفاق هذا النمو .

ومن الغريب أن Marx لم يقلل من قدرة النظام الرأسمالى على التوسع الاقتصادى بل يمكن القول أنه كان أكثر تفاؤلا من بعض أقطاب الفكر الرأسمالى أمثال Mill, Malthus وعلى الرغم من ذلك فلقد توقع Marx انهيار الاقتصاد الرأسمالى لأسباب اجتماعية واقتصادية ولكن بعد تحقيقه لدرجة عالية من النمو .

بناء النموذج الماركسى للنمو الاقتصادى الرأسمالى :

وفيما يلى نبدأ باستعراض الافتراضات الأساسية للنموذج الماركسى بالكيفية التى سبق أن عرضنا بها النموذج الكلاسيكى للنمو الرأسمالى .

١ — داله الإنتاج (ن) :

أن الأفكار التى يطرحها النموذج الماركسى بخصوص دالة الإنتاج (ن) قد تختلف عن مثيلتها فى النموذج الكلاسيكى . وبالرغم من ذلك فإنه يمكننا الاعتماد عليها للتعبير عن العلاقات الأساسية فى دالة الإنتاج بالنموذج الماركسى ، حيث :

$$ن = ن (ع ، ر ، ض ، ت) \qquad (١)$$

وهذا لايعنى اتفاقهما فى معالجة المتغيرات التى تحتويها الدالة ، فهناك عديد من نقط التمايز أهمها :

(أ) أكد Marx على أهمية دور كل من : التقدم التكنولوجى كمحرك ... والمشروع كقيادة للنمو الرأسمالى . وكانت رؤيته للعلاقة المتبادلة بين التقدم التكنولوجى والاستثمار أكثر وضوحاً مما لدى غيره من الاقتصاديين الكلاسيك . فالاستثمارات تعمل على زيادة معدل التراكم الرأسمالى وبالتالى تطوير فنون الإنتاج ، ومن ناحية أخرى يسمح التقدم التكنولوجى بفرص جديدة للاستثمار المربح وبمنافذ جديدة لاستخدام التراكمات الرأسمالية المتزايدة .

(ب) أدخل Marx تحليل البطالة فى نموذجه فقصد بالرمز (ع) قوة العمل الموظفة بالفعل وأكد رفضه لمعالجة التغيرات فى كل من العمالة والسكان على أساس دوافع مماثلة .

(جـ) بالرغم من أن Marx يوافق الكلاسيك على فرض ثبات عرض الأرض (الموارد الطبيعية) وبالتالى سريان قانون الغلة المتناقصة ، إلا أنه يرى أن اتساع فرص الاستثمار الخارجى وقيام التجارة الخارجية يؤديان إلى إمكانية تأجيل سريان قانون تناقص الغلة . ولقد أتاحت هذه الرؤية فيما بعد تبنى التحليل الخاص بالامبريالية وحرب المستعمرات .

كما لايفوتنا هنا أن نشير إلى ربط Marx مابين عملية النمو الاقتصادى فى دول أوربا ودول — المستعمرات ، بحيث تناول الامبراطورية الإنجليزية ومستعمراتها كقطاعين لاقتصاد واحد . . . تدار فيه عملية النمو لصالح اقتصاديات المركز (الدولة الأم) .

٢ ــ دالة التقدم التكنولوجى (ت) :

يعتمد نمو التقدم التكنولوجى على معدل التراكم الرأسمالى ، أى على زيادة حجم الاستثمارات المنفذة . ولا تختلف فى ذلك المعالجة الميركسية لهذا المتغير عن النموذج الكلاسيكى فيما عدا التأكيد على الأهمية المتبادلة لآثار كل من التقدم التكنولوجى والاستثمار على الآخر .

لذلك يمكن لنا تصوير دالة التقدم التكنولوجى على نحو مماثل لما كانت عليه فى النموذج الكلاسيكى ، حيث :

$$\dot{ت} = ت\,(ث) \qquad (٢)$$

٣ ــ دالة الاستثمار (ث) :

لقد عرضنا لمفهوم الربح (ح) لدى النموذج الكلاسيكى على أساس أنه بمثابة الدخل الذى يحصل عليه الرأسماليين ويمدهم بالمبالغ اللازمة للادخار والاستثمار . غير أن Marx ويرى أن الاستثمار لا يعتمد فقط على دخل الرأسمالى ، وإنما يعتمد على معدل العائد على رأس المال بصفة أساسية ، ولنرمز لهذا المتغير بالرمز (ح') حيث :

$$ث = ث\,(ح') \qquad (٣)$$

ولقد استخدم Marx تعبير فائض القيمة (ف) أى الفرق بين الناتج القومى وقيمة الاجور المدفوعة للدلالة على ماسبق أن أطلقنا عليه معنى الربح (ح) ، حيث:

ح = ن ــ ج وذلك بفرض أن العمل هو تكلفة الإنتاج الوحيدة .

كما قسم Marx رأس المال إلى قسمين :

الأول : رأس المال المتغير أو رأس المال العامل أى قيمة الأجور المدفوعة لقوة العمل المباشر ونرمز لها بالرمز (ج)

الثانى: رأس المال الثابت (العمل غير المباشر) ويمثل رصيد السلع الرأسمالية والمخزون من البضائع المستخدم فى إنتاج (ن) ونرمز له بالرمز (رَ) .

وبالتالى يمكن لنا فيما يلى تحديد دالة العائد على رأس المال كما حددها النموذج الماركسى .

٤ — دالة العائد على رأس المال أو معدل الربح (حَ) :

فالعائد على رأس المـــال يعادل نسبة الربح (ح) إلى رأس المال المستخدم (رَ + ج) حيث :

$$\frac{\text{ح}}{} = \frac{\text{ن} - \text{ج}}{\text{رَ} + \text{ج}} = \frac{\text{ح}}{\text{رَ} + \text{ج}}$$

مع ملاحظة أن رَ يمكن النظر إليها كمتغير له علاقة ثابتة مع كل من ر ، ن. ولقد قدم Marx تحليلا للعلاقات التاريخية بين هذه المتغيرات . حيث أوضح أن التقدم التكنولوجى يتمثل فى تطوير طرق الإنتاج فى اتجاه الاستغناء عن عنصر العمل Laber Saving وامتصاص المزيد من عنصر رأس المال Capital abse-rbing وبالتالى اتجاه معدل رأس المال الثابت / رأس المال العامل إلى الارتفاع أى

$$\frac{\text{رَ}}{\text{ج}} + \longleftarrow$$

ومعنى ذلك (كما يتضح من الدالة رقم ٤) أن الوصول إلى تقدم تكنيكى جديد لا يتم إلا على حساب إنخفاض تكلفة العمل .

• ـ دالة الأجور (ج) :

ويرى Marx أن تكلفة العمل أو الأجور تتحدد (كما فى حالة النموذج الكلاسيكى) بمستوى الاستثمار المنفذ أو المحقق ، حيث ج = ج (ث) (٥)

ويضيف Marx كل من مستوى العمالة ومعدل الأجر كمتغيرين يؤثران فى قائمة الأجور المدفوعة .

٦ ـ دالة العمالة (ع) :

فالعمالة تتأثر (تماما مثل الاجود) بمستوى الاستثمار وحيث أن التقدم التكنولوجى يصاحب دائما باستخدام طرق انتاج كثيفة رأس المال ، فان Marx اهتم بتحليل البطالة التكنيكية الناشئة عن إستخدام طرق إنتاج تزيد من عملية الاحلال بين رأس المال والعمل . وأشار إلى أن امكانية زيادة حجم العمالة تعتمد على ارتفاع نسبه الاستثمار إلى مخزون رأس المال $\frac{(ث)}{(ر)}$ لذا يمكن التعبير عن دالة العمالة على النحو التالى :

$$ع = ع\left(\frac{ث}{ر}\right) = ع\left(\frac{\Delta ر}{ر}\right) \qquad (٦)$$

٧ - دالة الاستهلاك (س) :

سبق لبعض المفكرين الكلاسيك الاهتمام بموضوع الاستهلاك فقد أشار

Malthus إلى خطورة انخفاض مستوى الاستهلاك على عملية النمو الاقتصادى ، وأعتبر أن كل قطاع إنتاجى يمثل السوق القطاع انتاجى آخر . ولقد اهتم Marx بالتشابك بين القطاعات ولكنه تناول تحليل هذه النقطة من خلال العلاقة بين قطاع السلع الاستهلاكية وقطاع السلع الاستثمارية بدلا من قطاعات الصناعة والزراعة . وأشار Marx إلى أن الاستثمار لا يكون مربحاً الا اذا كان النمو فى الإستهلاك كافيـــاً لإمتصاص الزيادة فى انتاج السلع الاستهلاكية . واذا كان العمال يمثلون معظم سوق السلع الاستهلاكية كما افترض Marx ، فإنه يمكن تصوير دالة الاستهلاك الكلى (س) على النحو التالى :

$$\text{س} = \text{س}(\text{ج}) \qquad (٧)$$

وهذا يعنى أن أى اتجاه الى خفض رأس المال العامل لحساب نمو عملية التراكم الرأسمالى (وهو الاتجاه الذى أكده Marx) سوف يزيد من تناقص الاستهلاك الكلى وبالتالى تعميق الاتجاه نحو الازمة الاقتصادية ،

٨ — دالة الربح (ح)

وبالرغم من الاهتمام النموذج المار كسى بمعدل العائد على رأس المال (خ) فى التأثير على حجم الاستثمار ، فإن الربح نفسه (ح) يلعب دوراً هاماً فى تحديد قيمة هذا المعدل لذلك فلقد اهتم Marx بتحديد دالة الربح والتى يتضح من خلال مناقشتنا السابقة أنها تتوقف على كل من :

— التقدم التكنولوجى (ت)

— الاستهلاك الكلى (س)

حيث يمكن القول بأن مستوى الربح يعتمد على مستوى التقدم التكنولوجى ومستوى الإنفاق الاستهلاكى أى أن :

$$ح = ح (ت ، س) \qquad (٨)$$

وحتى يمكن اتمام بنـــاء النموذج الماركسى للنمو الرأسمالى نضيف الى العلاقات الدالية الثمانية السابقه الثلاث متطابقات التالية :

$$ن = ح + ج \qquad (٩)$$

حيث ن = الناتج الكلى

ح = الربح أو عوائد عناصر الانتاج الثابتة .

ح = الاجور المدفوعة للعمل

$$ن = ث + س \qquad (١٠)$$

حيث ن = الناتج الكلى

ث = الاستثمار أو السلع الانتاجية

س = الاستهلاك الكلى أو السلع الاستهلاكية .

$$ر' = أ ر \qquad (١١)$$

حيث ر' = السلع الانتاجية والمخزون من البضائع المستخدم لإنتاج ق

أ = ثابت

ر = المخزون من الاصول الرأسمالية الثابتة والمنقولة .

وبذلك يحتوى النموذج على المتغيرات التالية :

الناتج الكلى = ن

مستوى العمالة = ع

رأس المال = ر

التقدم التكنولوجى = ت

الاستثمار = ث

الأرباح = ح

معدل العائد على رأس المال = ح'

الأجور = ج

الاستهلاك الكلى = س

كما تمثل كل من ض ، أ قيمة ثابتة .

ومرة أخرى نتساءل كيف يعكس النموذج الماركسى مسار النمو الاقتصادى الرأسمالى ؟ .. وبماذا يتنبأ له ؟

* تشغيل النموذج

يؤمن Marx بأن التغير التكنولوجى يمثل المحرك الرئيسى للنظام ، بل أنه يرى أن نمط الإنتاج الاقتصادى والتبادل والتنظيم الإجتماعى سيتبع شكل تطور وسائل الإنتاج السائد . كما يعتبر Marx الرأسمالية مرحلة من عدة مراحل تمر بها المجتمعات البشرية إلى أن تصل لمرحلة الدولة الاشتراكية ، وأن كل مرحلة إجتماعية يحكمها مستوى معين من الخواص التكنولوجية التى تعين شكل الصراع الطبقى الذى يقود إلى إنهيار النظام وظهور الشكل المتقدم التالى من النظم الإجتماعية . وفى المجتمع الرأسمالى الذى سيحقق مستوى عالى من التقدم التكنولوجى . . . سيلعب الصراع بين العمال وأرباب العمل دوراً حاسماً فى إنهيار النظام وإقامة مجتمع

إشتراكى ، تذوب فيه الدولة ، وينتهى الصراع بين الطبقات ، وتسود الوفرة ، حيث يضيف كل فرد إلى الدخل القومى بحسب قدرته ويأخذ منه بقدر حاجته .

وفيما يلى نحاول من خلال النموذج الماركسى بيان الكيفية التى سيعمل بها النظام الرأسمالى لتحقيق نموه ، وكذلك بيان قوى الدفع والانهيار خلال حركته

ولنبدأ من العلاقة الدالية رقم (٤)

$$ح' = \frac{ن - ج}{ر' + ح} = \frac{ح}{ر' + ج}$$

بوضع $ج = جـ \times ع$

حيث ع = مستوى العمالة أو حجم التوظف

، جـ = معدل الأجر

بوضع $ن = نم \times ع$

حيث ن م = متوسط إنتاجية العامل

يمكن إعادة كتابة العلاقة الدالية (٤) فى الصورة التالية :

$$ح = \frac{ع\ نم - ع \cdot جـ}{ج + ر'}$$

أى أن :

$$ح' = \frac{ع\ (نم - جـ)}{ج + ر'} \qquad (٤ / ١)$$

وفى ظل الشكل التنافسى للمشروع يمثل التقدم التكنولوجى إحدى الوسائل الرئيسية لضمان إستمرار قيام المشروع ونموه . ولا يتحقق ذلك إلا من خلال

المزيد من التراكم الرأسمالى واتباع أساليب وطرق إنتاج كثيفة رأس المال على حساب أساليب وطرق الانتاج كثيفة العمل . والنتيجة الحتمية لهذا التطور هى زيادة كل من (ر) ، (رَ) بالنسبة إلى (ن) . وتحت هذه الظروف يصبح الطريق الوحيد للحفاظ على قيمة معدل العائد على رأس المال (حَ) هو توسيع الفجوة بين كل من قيمة متوسط إنتاجية العامل (ن م) ومعدل الأجر (ج)

* ظاهرة الاتجاه التاريخى لانخفاض معدل العائد على رأس المال (حَ) :

ولشرح ظاهرة انخفاض معدل العائد على رأس المال (حَ) يمكن بيان أثر زيادة معدل رأس المال الثابت (رَ) - بالنسبة إلى رأس المال العامل (ج) (١٧) على إنخفاض قيمة (حَ) بإستخدام المعادلة رقم (٤) على النحو التالى :

$$\text{بما أن } حَ = \frac{ح}{رَ + ج} \qquad (٤)$$

بقسمة كل من المقام والبسط على (ج)

$$\therefore حَ = \frac{\frac{ح}{ج}}{\frac{رَ}{ج} + ١}$$

وهذا يعنى أن زيادة النسبة $\left(\frac{رَ}{ج}\right)$ تؤدى إلى انخفاض (حَ) . كما أن زيادة (ج) ستؤدى أيضاً إلى انخفاض قيمة (حَ)

وان الامكانية المتاحة للمحافظة على زيادة (حَ) تتمثل فى استخدام احدى الوسائل التالية :

١ ــ زيادة (ح) بالقدر الذى يتيح الزيادة فى (ج) والزيادة فى (حَ) فى نفس الوقت ، بفعل عامل التقدم التكنولوجى (١٨)

٢ ــ زيادة معدل إستغلال العمل $\left(\frac{ح}{ج}\right)$

من ناحية أخرى تساعد أساليب وطرق الانتاج كثيفة رأس المال على توفير أعداد متزايدة من العمال ، فتضعف البطالة التكنيكية قوة المساومة لدى العمال الذين يتنافسون فيما بينهم للحصول على العمل مما يساعد رجل الأعمال على تخفيض مستوى الأجر إلى أدنى مستوى له .

وهناك طرق أخرى تمكن من رفع متوسط انتاجية العامل بدون أى زيادة فى معدل الأجر. وذلك عن طريق رفع سرعة العمل أو زيادة ساعات العمل أو أخيراً عن طريق المركز الاحتكارى للمشروع حيث يتمكن من رفع أسعار منتجاته (أى زيادة قيمة متوسط إنتاجية العامل) .

هذه الوسائل سالفة الذكر اذا تحققت فانها من وجهة نظر MarX تزيد من عوامل انهيار النظام الرأسمالى ، فنى الأجل القصير تتسبب فى حدوث التقلبات الاقتصادية .. أما فى الأجل الطويل فانها ستضع عقبات حقيقية أمام استمرار توالد عناصر النظام أو بقاؤه .. كيف ذلك ؟

* التقلبات الاقتصادية :

عرض Marx لهذا الموضوع من خلال مايعرف بنظريات الدورة الاقتصادية Business Cycle Theories-

١ — فالتقلبات الاقتصادية قد تحدث نتيجة لعدم تناسب معدل التوسع فى الصناعات المختلفه بالإقتصادى غير المخطط . وذلك بسبب وجود عدد كبير من المنتجين المستقلين والذين يتخذوا قراراتهم الخاصة بالاستثمار والانتاج بمعزل عن بعضهم البعض .

٢ — وقد تحدث التقلبات الاقتصادية نتيجة لما يعرف « بالتحول نحو الأرباح » ، حيث يؤدى ظهور المخترعات إلى تحقيق المنتج لارباح غير عادية ، وبينما يتجه رجال الأعمال إلى ادخار جزء كبير من تلك الزيادة فى دخولهم ، يتجه العمال إلى إنفاق كل زيادة فى دخولهم . وبالتالى فان أى انخفاض فى قيمة الأجور المدفوعة يعنى انخفاض مماثل فى حجم الاستهلاك . لذا فان الاستثمار فى ظل الازدهار سوف يفشل فى خلق القوة الشرائية اللازمة لامتصاص الزيادة المتوقعة فى المنتجات النهائيـــة . ومعنى ذلك انخفاض فى حجم المبيعات وتقلص الأرباح وهبوط الاستثمار والاتجاه نحو الركود .

٣ — وقد تحدث التقلبات الاقيصادية عندما يتسبب الاستثمار المنفذ خلال فترة الازدهار الاقتصادى المؤقتة فى تحقيق التوازن عند مستوى التوظف الكامل ، مما ينتج عنه زيادة متوقعة فى الأجور . لذا فإنه فى حالة الازدهار التضخمى لا تعد الاختراعات كافية للإبقاء على الزياده المرغوبة فى الفجوة بين قيمة متوسط إنتاجية العامل ومعدل الأجر . وحيث أن عملية التراكم الرأسمالى مستمرة فان معدو العائد سوف ينخفض مؤدياً إلى تراجع الاستثمار والاتجاه نحو الركود الاقتصادى .

والتناقض الظاهر بين الحالتين الثانية والثالثة يمكن تفسيره على النحو التالى :

فقد يكون الازدهار الاقتصادى ضعيف فينتهى قبل أن يصل إلى مستوى

التوظف الكامل وقبل ظهور زيادات محسوسة فى مستوى الأجور ، وذلك خلال عملية التحول نحو الأرباح وانخفاض الاستهلاك .

وقد يكون الازدهار الاقتصادى قوياً بحيث يجتاز مرحلة ، انخفاض الاستهلاك ، ويخلق ظروف تضخمية يرتفع خلالها مستوى الأجور . ويؤدى الضغط على الارباح وزيادة معدل التراكم الرأسمالى إلى إنتهاء هذه المرحلة .

ونخلص من ذلك إلى أن النموذج الماركسى للنمو الرأسمالى يبدأ الدورة الاقتصادية لتكرار الانتاج الاجتماعى بحدوث تطور تكنولوجى (ت) قديكون قادر على إحداث فترة ازدهار اقتصادى . وقد تطول أو تقصر فترة بقاء هذا الازدهار على حسب إمكانية الاحتفاظ بمعدل ملائم للعائد على رأس المال (حَ). ولكن المشاهد دائماً أن هذه الفترة تنتهى بالركود ثم الكساد ، وزيادة مستوى التراكم الرأسمالى والاساليب الانتاجية كثيفة رأس المال $\left(+ \frac{ر}{ج} \right)$ والاتجاه طويل الأجل لانخفاض معدل العائد (— حَ) ، سواء كان ذلك يسبب عدم تناسب معدل التوسع فى الصناعات المختلفة أو بسبب انخفاض الاستهلاك أو زيادة الاجور .

ويستمر النموذج فى تحليله ليحدد الطريق إلى التخلص من حالة الركود ، وهو الاعتماد على الاستمرار فى خفض تكلفة العمل ، مما يزيد من حدة الصراع بين العمال وأرباب العمل ويعجل من نهاية النظام .

* تقييم النموذج الماركسى للنمو الرأسمالى :

هناك العديد من الانتقادات التى وجهت إلى المعالجة الماركسية للنمو الرأسمالى أهمها :

١ — عدم رؤية إمكانية تحقيق وفرى رأس المال نتيجة للاختراع والتجديدات Capital Saving مثلما توقع النموذج خفضاً فى تكلفة العمل Labor Saving نتيجة للتقدم التكنولوجى .

٢ — عدم معايشة النموذج لمرحلة النمو الاقتصادى التى تصاحبها زيادة هائلة فى الإنتاجية والناتج الكلى تضمن ارتفاع كل من مستوى الاجور والارباح معاً.

٣ — استناد النموذج على نظرية العمل فى تحديد قيمة الإنتاج .

وبالرغم من هذه الانتقادات فلا يمكن تجاهل الاتجاه التاريخى لانخفاض معدل العائد على رأس المال (حَ) كما لا يمكن انكار تواجد الأساس النظرى لنظرية العمل فى القيمة ضمن البناء الفكرى للمدرسة الكلاسيكية . وفى نفس الوقت لا يمكن تجاهل لا استحدثه ماركس فى أفكار ضمنها نموذجه عن النمو الرأسمالى وأهمها :

١ — التأكيد على أهمية بعض المتغيرات مثل التقدم الفنى (ت) وقرارات الاستثمار (ث) والتراكم الرأسمالى (ر ، △ ر) باعتبارها حجر الزاوية فى دفع عملية النمو الاقتصادى . بالاضافة إلى أن هذه المتغيرات تربط بين قرار الاستثمار ومعدل العائد على رأس المال (حَ) .

٢ — توضيح العلاقة بين النمو الرأسمالى والتقلبات الاقتصادية والتأكيد على أن النمو الاقتصادى فى ظل إقتصاديات السوق هو نمو غير متوازن .

---

٣ — إدخال فكرة العمالة والبطالة فى النموذج والربط ما بين قيمة الأجور المدفوعة (ج) وحجم الانفاق الاستهلاكى الكلى (س) .

وفيما يلى يمكن بيان العلاقات السببية بالنموذج الماركسى للنمو الرأسمالى

وكيفية عمل المتغيرات بداخله على النحو السابق شرحه . (أنظر الشكل رقم ٣) .

* نمط التنمية الاشتراكية :

سبق أن أوردنا المقولة التى تقرر بأن « التنمية الاقتصادية هى الحل الاستراتيجى للتخلف المرحلى والتاريخى » . وكنا نعنى بالحل الاستراتيجى للتخلف وجود إرادة إجتماعية تتجه إلى فعل حدث يكفل لها التحرر من إطارات فكرية ومادية مقيدة لحركتها ودوافعها فى الانتاج والتبادل والتوزيع . وفى التخلف المرحلى (كما فى التخلف التاريخى أيضاً) .. يتوقف نمط التنمية على طبيعة تلك الارادة الاجتماعية من حيث القوى التى تتبناها والأهداف التى تسعى لتحقيقها .. وأسباب تصاعد تلك الارادة الاجتماعية فى مواجهة ما هو سائد .

ولقد تحقق النمط الرأسمالى للتنمية عندما وصل المجتمع إلى حافة الانهيار .. ومثل الفكر الكلاسيكى للاقتصاد الحر الاطار الفكرى للحدث حيث حدد أهدافه وعين وسائله .. كما كونت عملية التراكم الرأسمالى والثورة الصناعية والتقدم التكنولوجى المصاحب الاطار المادى للحدث لتغير من مستوى أدوات الانتاج ولتعكس أنماطاً جديدة للانتاج .

لقد أردنا بهذه المقدمة أن نوضح حقيقة إرتباط نمط التنمية الاقتصادية بطبيعة الارادة الاجتماعية التى تستهدف الخروج من ظاهرة التخلف المرحلى .

وفى مجال التعرف على النمط الاشتراكى للتنمية يدور بحثنا أيضاً فى ثلاث محاور تتعلق بطبيعة الارادة الاجتماعية :

الأول : ما هية الفئات الاجتماعية التى تتبنى إرادة العمل للخروج من حالة التخلف المرحلى .

الثانى : الأهداف التى تسعى لتحقيقها .

الثالث : الاطارات المادية والفكرية التى تعمل فى نطاقها .

لقد قامت التجربه الاجتماعية لنمط التنمية الاشتراكية كحل استراتيجى لظاهرة التخلف المرحلى فى بلد يعيش مستوى متوسط لتطور الرأسمالية ومظاهر متداعية للاقطاع مؤكدة بذلك أنه لا يلزم أن يجتاز كل بلد مهما كان الانتاج فيه متخلفاً كل مراحل التطور لكى يحقق نمطاً إشتراكياً للتنمية . وفى نفس الوقت برهنت على أن طبيعة الارادة الاجتماعية هى التى تعكس نوع النمط التنموى المتبع .

فلقد قادت الطبقة العاملة الارادة الاجتماعية مستهدفة القضاء على كافة صور إستغلال الانسان لاخيه الانسان . ومثل الفكر الاشتراكى العلمى الاطار الفكرى الذى عملت فى نطاقه الارادة الاجتماعيه وحدد أهدافها ووسائلها . كما كونت عملية التراكم الاشتراكى (فى ظل الادارة المركزية للاقتصاد) الاطار المادى الذى ساهم فى تطـــوير أدوات الانتاج وفنونه ، وذلك بالاضافة إلى الملكيه الاجتماعية لوسائل الانتاج التى ولدت أنماطاً جديدة للانتاج تعكس الطابع الاجتماعى المتزايد للقوى المنتجة والاعتماد المتصاعد لفروع الانتاج بعضها على البعض الآخر .

(٥)

لقد إستعرضنا فيما سبق أنماط التنمية التاريخيه سواء بالنسبة للمجتمعات الرأسمالية أو الاشتراكية وكذلك بعض أنماط النمو الرأسمالى على ضوء المفاهيم المطروحة لكل من التنمية والنمو الاقتصادى ولا شك أن تحديد نمط التنمية الاقتصادية لدول العالم الثالث يمثل مشكلة إستراتيجية هامة تستوجب من جميع الدارسين والمتخصصين تناولها بكل عناية ودقة . فالتنمية الاقتصاديه والاجتماعيه تمثل الحل الوحيد لمشاكل التخلف التاريخى الذى تواجه دول العالم الثالث ومن بينها مصر .

وإذ كنا قد وصفنا ظاهرة التخلف التاريخى بأنها ظاهرة تعمل فى إتجاه مضاد لرغبة المجتمع وإرادته . وعامل خارجى يعوق التطور المستقل للمجتمع ، ويسلبه مقومات القدرة على أحداث النقلة الحضارية ، فان البحث عن نمط التنمية الاقتصادية الملائم للتطبيق تصبح المهنة الأساسية للباحثين .

ولن نبدأ من فراغ .. حيث أننا عند إستعراض أنماط التنمية التاريخية الرأسماليه والاشتراكية كما نبدأ دوما بتحديد ماهية الارادة الاجتماعية التى تسعى لانجاز النقلة الحضارية وماهية الاطارات الفكريه والمادية التى تجسد أهدافها ووسائلها .

وإذا كان التغلب على التخلف التاريخى يعنى فك الارتباط غير المتكافىء وإنهاء علاقات التبعية بين دول العالم الثالث والدول ذات النهج الاستعمارى ، فان القوى الاجتماعية التى تملك إرادة الحدث لا بد أن تكون بطبيعتها ، وبغض

النظر عن موقعها الاجتماعى ، معادية للاستعمار وللسيطرة . وإذا كان التغلب على التخلف التاريخى يعنى أيضاً قيادة نمو طبيعى توقف بفعل قهر عوامل خارجية ، فان القوى الاجتماعية التى تملك إرادة الحدث ، لا بد أن تكون بالضرورة ، وبغض النظر عن موقعها الاجتماعى ، مدركة الاهمية القصوى للمسيرة المستقلة للنمو الاقتصادى والاجتماعى ولمبدأ الاعتماد على الذات وما يترتب عنهما من صعاب .

وأى كان موقع الفئات الاجتماعية فى المجتمع فإن الذى يؤهلها لتمثيل إرادة العمل للتغلب على التخلف هو العديد من العوامل مثل العوامل الاقتصادية (تعاظم الدور الذى يلعبه فى العملية الانتاجيه) والعوامل الاجتماعية (الحجم والثقل فى التركيبة الاجتماعية) وعوامل سياسية (درجة تنظيمها ووضوح أهدافها ووسائلها فى التعبير عن مصالحها) وعوامل فكرية (وضوح الاطارات فكرية).

وإذا كانت التنمية الاقتصادية ككل إستراتيجى للتخلف التاريخى تلقى على عاتق الفئات الاجتماعية المهيئة لقيادة التحول الحضارى المهام التالية :

١ — محاولة إنهاء الارتباطات غير المتكافئة وعلاقات التبعية الاقتصادية والسياسية مع أى من الدول ذات النهج الاستعمارى .

٢ — قيادة النمو الاقتصادى والاجتماعى إعتماداً على القوى الذاتية ودون إعاقة لانطلاقها . فإن ذلك يدفعنا إلى الاعتقاد بأن هذه الفئات ستحتل مواقعها الجديدة بالضرورة فى مواجهة القهر الخارجى والمصالح الاقتصادية والاجتماعية المحلية المرتبطه به . وهذا الاعتقاد صحيح بغض النظر عما لماذا كانت تلك الفئات

الاجتماعية من رجال الأعمال أو المنظمين أو العمال أو الفلاحين ولاشك أن بروز هذا الدور الاجتماعى يصبح أكثر تعقيداً فى ظل النموذج الذى تتدثر فيه فئة المنظمين بفعل عوامل خارجية ، أو توجد بها فئة المنظمين المرتبطين بمصالح لا ترتبط بتنمية السوق الوطنى . وكذلك فى ظل النموذج الذى يحد من نموقوة العمل الوطنى بالرغم من تزايد حجم الانتاج الصناعى (عن طريق إستيراد القوى العاملة الأجنبية أو إستخدام أنماط من الانتاج ذات الكثافة الرأسمالية العالية) وهذه النماذج وغيرها تضع قيود على المسار الذاتى الطبيعى للمجتمع فى دول العالم الثالث ، وتحرم القوى الاجتماعية من فرص النمو المستقل . فهذه النماذج تفرض

١ — أنماط من التراكم الرأسمالى لاتساعد على تنمية الموارد المحلية أو تحديد نسق متوازن للنشاط الاقتصادى فى القطاعات المختلفة .

٢ — كما أنها تحدد منافذ لاستهلاك عائد التراكم تمثل عوامل تسرب للناتج الاجتماعى ، تضعف من مقـــدره الاقتصاد على تكرار الانتاج الاجتماعى أو التوسع فيه .

٣ — بالاضافة إلى أنها تفرض أنماط للاستهلال وللتكنولوجية المستوردة، تكمس بذخاً وإسرافاً يتعارض مع هدف تلبية الاحتياجات الأساسية للمجتمع ، وتضع أى محاولة لتنمية الطاقات التكنولوجية المحلية وكذلك تطوير ما هو متاح من أساليب فنية وإنتاجية .

٤ — كما أن هذه النماذج قد تتضمن مرتكزات عنصرية ، محاولة بذلك إهدار تلك المجتمعات فى معارك وهمية تستنفذ إمكانياتها فى تنمية المجتمع .

لذا فإن نمط التنمية الاقتصادية المقترح يجب أن يتوخى التصدى لهـــذه النماذج ويعمل فى إتجاه التخلص منها . وقد أشرنا فيما سبق إلى طبيعة القوى الاجتماعية المهيئة للقيام بالحدث الحضارى وفيما يلى نحدد الاطارات الفكرية التى يجب أن يتضمنها نمط التنمية المقترح :

أولا : إذا كانت مواجهة التخلف التاريخى يتضمن العمل على تأكيد قدرة المجتمع على تحديد أوجه التراكم ومنافذ إستخدام الفائض وأنماط الاستهلاك فان التخطيط الاقتصادى الشامل أو الادارة المركزية للاقتصاد القومى تصبح أداة رئيسية هامة للعمل من خلالها .

ثانياً : إذا كانت مواجهة التخلف التاريخى تعنى تلخيص السوق الوطنى من الارتباطات غير المتكافئة وعلاقات التبعيه فإن تلبية الاحتياجات الأساسية لغالبية المجتمع تصبح هدف أولى تتوخاها النقله الحضاريه .

ثالثاً : وإذا كانت مواجهة التخلف التاريخى يعبر عن إرادة إجتماعية فإن مشاركة القوى الاجتماعية فى إتخاذ قرارات التنمية وتنفيذها ليصبح أمراً طبيعياً .

رابعاً : وإذا كانت مواجهة التخلف التاريخى تتم فى إطار النمو المستقل الطبيعى للقوة الاجتماعية فإن تحرير إرادتها فى تطوير فنون الانتاج بغرض تنمية مواردها وطاقاتها يجب أن تحكم حركة التطوير المادى لأدوات الانتاج والتجديد الاقتصادى .

ولقد تمت التحولات الحضارية التاريخية فى دول أوروبا من خلال آليه جهاز السوق وعلى أساس المشروع الفردى (وإن لم يخل الأمر من درجة عالية

من تدخل الدولة) وبتكلفة إجتماعية كبيرة تتمثل فى عدد لا يحصى من حالات الافلاس وفى إغلاق الكثير من المشروعات والبطالة والازمات . كما أن التحولات الحضارية فى دول النمط الاشتراكى للتنمية تمت من خلال جهاز التخطيط وعلى أساس الملكية العامة لوسائل الانتاج وبتكلفة إجتماعية تمثلت فى القيود الصارمة التى اضطرت التجربة الاشتراكية الأولى لاتخاذها . فان لكلا النمطين كانت هناك قيود الحدث والطبيعة الخاصة لمحيط حركة التنمية .

ولا يعنى ذلك إمكانية إحداث النقلة الحضارية بدون تكلفة أو تضحية إجتماعية ، بل يمكن القول بأن المصاعب التى تواجه نمط التنمية الاقتصادية المقترح هى مصاعب جمة .

وفيما يلى نختم بحثنا بتوضيح موجز للمهام الملقـــاه على عاتق دول العالم الثالث والتى تحددت على ضوء المفاهيم المقترحة لاصطلاحى التنمية والنمو الاقتصادى :

أولا : بالنسبة للتراكم الرأسمالى :

ليست المشكلة قصور هـــذا التراكم وإنما توافر الارادة المستقلة لتحديد أوجه هذا التراكم ومنافذ إستخدام الفائض الاقتصادى .

ثانيـاً : بالنسبة للتقدم التكنولوجى :

التفاعل بين ماهو متاح وبين القدرات الذاتية على الابتكار والتطوير

ثالثـاً : بالنسبة للادارة الاقتصادية :

تسير قوى السوق وفقاً للتخطيط الاقتصادى والاجتماعى الشامل للمجتمع

رابعاً : بالنسبة لقيادة الانتاج :

مشاركة قوى الانتاج الرئيسية وعدم إغفال الدور الايجابي للفئات الاجتماعية المنتجة .

خامساً : بالنسبة لملكية أدوات الانتاج :

الأساس الذى يحددها هو الموقف من الاستغلال . بمعنى أن الملكية الخاصة متاحة طالما لا ينتج عن إستخدامها أو توظيفها أى صور من صور الاستغلال أو الاخلال بالمسيرة المستقله للمجتمع .

ملحق (١)

الاشكال والرسوم البيانية والجداول الاحصائية

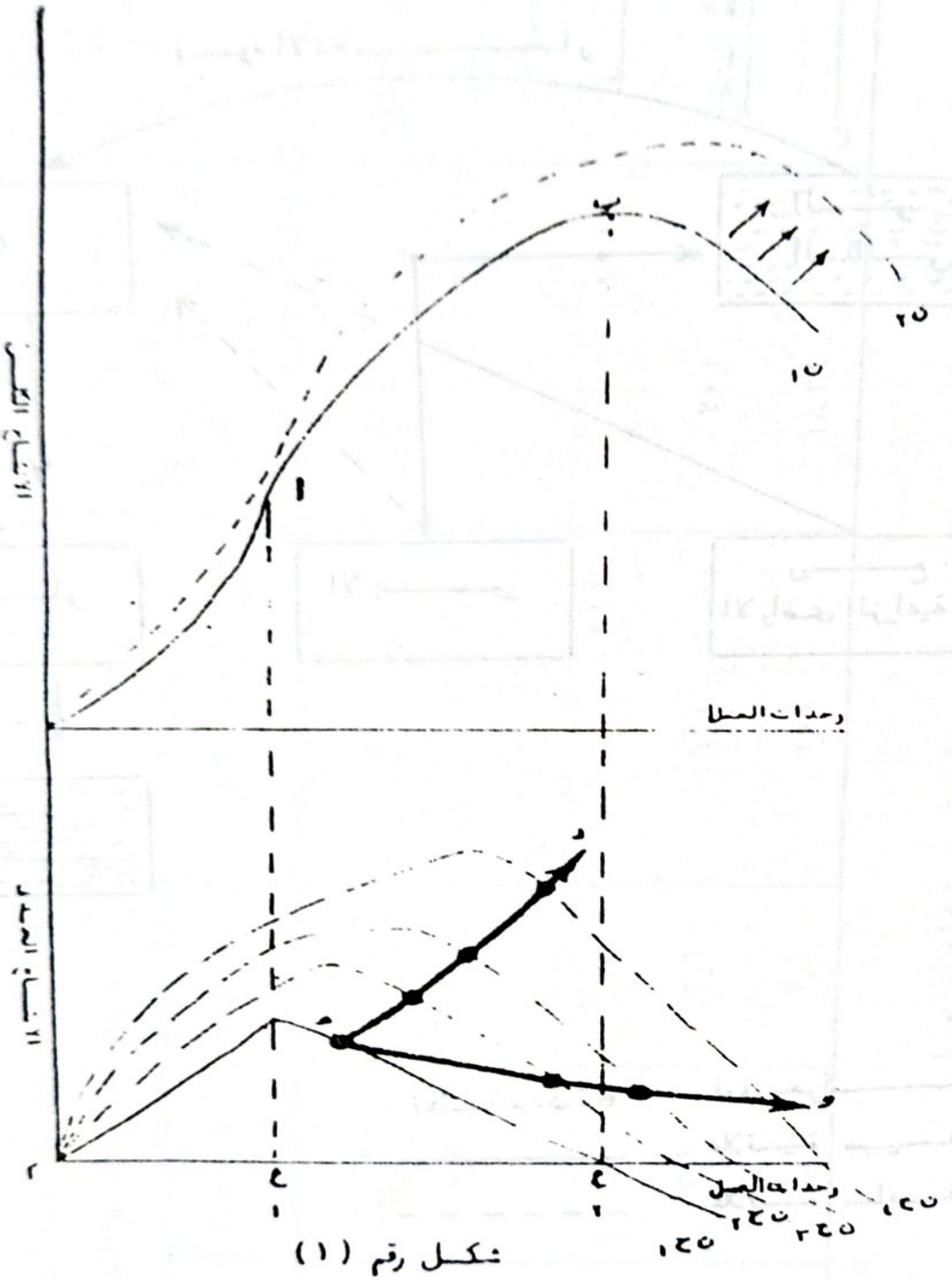
الانتاج الكلي
وحدات العمل
الانتاج الحدي
وحدات العمل
٢٥
١٥
١٢٥
٢٢٥
٣٢٥
١٢٥

شكل رقم (١)

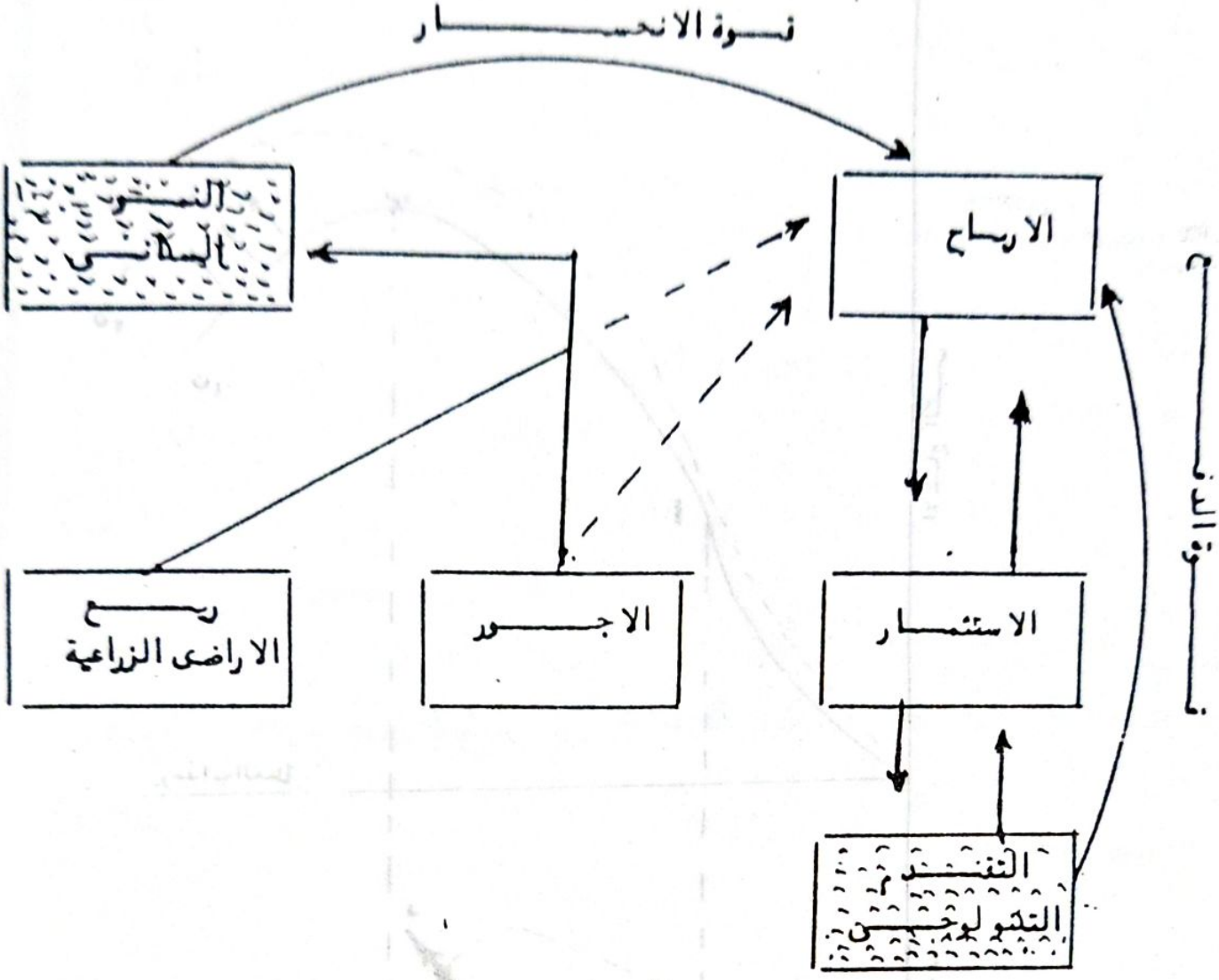
قـــوة الانحســـــار
النمـــو السكانـــي
الارباح
ربـــح الاراضى الزراعية
الاجـــور
الاستثمـــار
التقنـــد التكنولوجـــي
نوى محركـــة
علاقـــة سببيـــة
علاقـــة متنافسة

شكل رقـــم (٢)

جدول رقم (١)

متوسط اجمالي الناتج المحلي بالنسبة للفرد ١٩٦٠ ـ ١٩٨٥ *

الدولة النامية المستوردة للبترول	عدد السكان عام ١٩٨٠ بالمليون	اجمالي الناتج المحلي للفرد دولار عام ١٩٨٠ (أ)	متوسط معدل النمو السنوي ٦٠/١٩٧٠	٧٠/١٩٨٠	٨٠/١٩٨٥
(١) حدود الدخل	١١٣٣	٢١٦	١ر٦	٠ر٩	١ر٠
أ ـ أفريقيا جنوب الصحراء	١٤١	٢٣٦	١ر٦	٠ر٢	٠ر٣ـ
ب ـ آسيا	٩٩٢	٢١٢	١ر٦	١ر١	١ر١
(٢) شريحة الدخل	٧٠١	١٦٣٨	٣ر٦	٣ر١	٢ر٠
الأجمالي	١٨٣٤	٧٥١	٣ر١	٢ر٧	١ر٨

* عن تقرير رئيس البنك الدولي الى مجلس المحافظين ـ ٣٠ سبتمبر ١٩٨٠ ـ ص ٤

(أ) تقديرات مبدئية .

جـــول رقم (٣)

أقـــتراضات الدول النامية في النظام العالمي المصرفي *

البيـــــــــــان	بلايين الدولارات بالسعر الجارى خـــلال السنـــوات ٧٠/١٩٧٩									
	١٩٧٠	١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩
أ) مستحقات المصارف الخاصة في ذمة الدول الاقل نموا في نهايـــة العـــام.	٣٠	٣٧	٤٤	٥٣	٧٢	٩٢	١١٠	١٥١	٢٠٤	٢٥١
ب) الزيادة في مستحقات المصارف الخاصـــة.	—	٧	٧	٩	١٩	٢٠	١٨	٤١	٥٣	٤٧

* من تقرير رئيس البنك الدولي — سبتمبر ١٩٨٠ — جدول (٥) رقم الصفحة ٢٣.

جدول رقم (٢)

العجز فى الحساب الجارى للدول النامية المستوردة للبترول *

البيان	(بليون دولار بالسعر الجارى)			
	١٩٧٣	١٩٧٥	١٩٧٨	١٩٨٠
عجز الحساب الجارى (أ) :				
دول محدودة الدخل	٢ر٣	٥ر٤	٥ر٧	١٠ر٠
دول متوسطة الدخل	٤ر٤	٣٤ر٢	٢١ر٤	٥١ر٠
المجموع	٦ر٧	٣٩ر٦	٢٧ر١	٦١ر٠
عجز الحساب الجارى كنسبة من أجمالى الدخل القومى (٪)				
دول محدودة الدخل	٢ر٢	٣ر٨	٢ر٧	٣ر٦
دول متوسطة الدخل	٠ر٩	٥ر٣	٢ر٢	٤ر٠
المجموع	١ر١	٥ر١	٢ر٣	٣ر٩

* تقرير رئيس البنك الدولى - سبتمبر ١٩٨٠ - ص ٢

أ باستثناء التحويلات الرسمية .

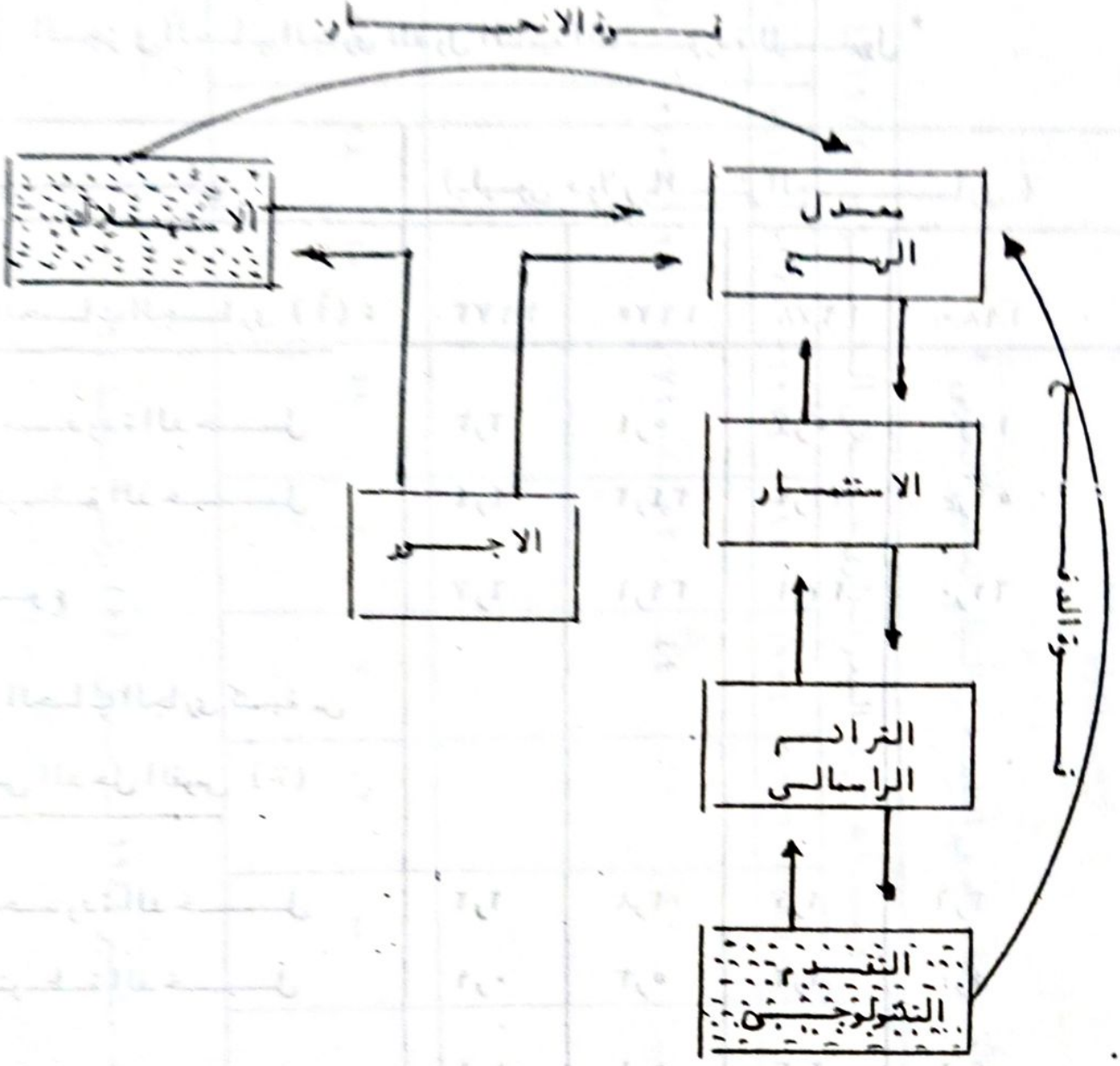

قوى محركة

علاقة سببية

شكل رقم (٣)

جـدول رقـم (٤)

مؤشـــرات أساســـيـــــة *

المنطقـــــــة	أجمالى الناتج القومى		مؤشرات انتاج المواد الغذائية	متوسط المعدل السنوى للتضخم ٪	
	دولار أمريكى ١٩٧٨	متوسط النمو السنوى ٦٠ ـ ١٩٧٨	١٩٧١ = ١٠٠ متوسط ٧٦ـ ٧٨	١٩٧٠/٦٠	١٩٧٠
دول ذات دخل منخفـــض	٢٠٠	١ر٦	٩٧	٣ر٠	٦ر
دول ذات دخـل متوســط	١٢٢٠	٣ر٧	١٠٦	٣ر١	١ر
الدول المصدرة للبـــترول ذات الفائـض من رأس المـال	٣٣٤٠	٧ر١٢	١١١	١ر٢	٢ر
الـــدول الصناعيـــــة	٨٠٧٠	٣ر٧	١٠٨	٤ر٢	٤ر

* تم تجميع البيانات من تقرير البنك الدولى عن التنمية فى العالم ١٩٨٠ ـ أغسطس ١٩٨٠

الجداول رقم (١) ص ١٢٨ ـ ١٢٩ .

جـدول رقـــم (٥) *

بعض المؤشرات الأساسية لقياس درجة النمو الاقتصـــــادى

الدولـــة	نصيب الصناعة من اجمالى الناتج المحلى ٪		اجمالى نصيب الفرد من الناتج المحلى ١٩٧٨	اجمالى نصيب الاستثمار المحلى من اجمالى الناتج المحلى ٪		النسبة المئوية للقوى العاملة فى الصناعة ٪	
	١٩٦٠	١٩٧٨	دولار امريكـــى	١٩٦٠	١٩٧٨	١٩٦٠	١٩٧٨
ـيـــا	١٢	١٣	١٢٠	١٢	٩	٥	٧
ـيـــا	٣٦	٤١	٢١٠	٥	١٥	٦	١١
يتانيـا	٢٤	٣٧	٢٧٠	٣٧	٥٢	٣	٥
ـــــر	٢٤	٣٠	٣١٠	١٣	٢٨	١٢	٢٦
ـمـــن	٠٠	١٤	٥٢٠	٠٠	٣٥	٧	١١
ـــــوريا	٠٠	٢٨	١٣٠	٠٠	٣٢	١٩	٢٢
ردن	٠٠	٢٩	١٠٥٠	٠٠	٤٠	٢٦	٣١
انيـــا	٠٠	٠٠	١٢٥٠	٠٠	٠٠	٢١	٣١
ـــــلا	٢٢	٤٦	٢١١٠	٢١	٤٠	٢٢	٢٧
ـمـــا	٦٢	٦٢	٣٧٠٠	٢٦	٢٦	٢٩	٤٧
جلـــرا	٤٣	٣٦	٥٠٣٠	١١	١٩	٤٨	٤٣
ـمـــا	٤٩	٤٢	٧٠٣٠	٢٨	٢٨	٤٦	٤٠
سعودية	٠٠	٧٦	٧٦٩٠	٠٠	٣٠	١٠	١٣
ـيكـــا	٤١	٣٧	٩٠٩٠	١٩	٢١	٤٨	٤٣
ـريكـــا	٣٨	٣٤	١٠٩٠	١٨	١٩	٣٦	٣٣
ـصـــرا	٠٠	٠٠	١٢١٠٠	٢٩	٢٢	٥٠	٤٧
ـــــك	٠٠	٧٢	١٤٨٩٠	٠٠	١٨	٣٤	٣٥

* مستخرج من تقرير عن التنمية فى العالم ـ ١٩٨٠ ـ البنك الدولـــى

المصدر ١٩٨٠ ـ جداول (١) ، (٣) ، (٥) ، (١٦) .

(٠٠) غير متاح

ملحـــق (ب)

الحواشـــــــــــــــــى

الحواشـــــى

(١) من كلمة روبرت س. مكنمارا رئيس البنك الدولى الى مجلس المحافظين – ٣٠ سبتمبر ١٩٨٠ ص ٢–٦ .

(٢) ٣ر٥٥٪ من انتاج البترول العالمى ، ٦ر٣٣٪ من انتاج المواد الاولية الاخرى ، ٥ر٩٪ من الناتج الصناعى العالمى .

(٣) حضرته كل من الولايات المتحدة – انجلترا – المانيا الغربية – فرنسا – ايطاليا – اليابان – بلجيكا –

(٤) عقد فى اكتوبر ١٩٨١ وحضرته ٢٢ دولة غربية ونامية فى حوار بين الشمال والجنوب .

(٥) الاهرام الاقتصادى – العدد ٧١٨ – اكتوبر ١٩٨٢ – ص ٥٩ – ٦١ .

(٦) التخطيط والتنمية – شارل تبلهايم – ترجمة د . اسماعيل صبرى عبد الله ص ٧–٨ (الدار المعارف ١٩٦٦)

(٧) يمكن الرجوع الى العديد من الكتابات فى التنمية الاقتصادية للمزيد فى هذا المجال نذكر منها :

– جير الدماير روبرت بولدوين – ترجمة د . يوسف صائغ – ١٩٦٤ .

– التنمية الاقتصادية – زكى شافعى ، التنمية الاقتصادية والتخطيط الاقتصادى د . عبد الحميد القاضـــى .

(٨) أ . د . محمد دويدار وآخرون : استراتيجية الاعتماد على الذات – منشأة المعارف – ١٩٨٠ ص ١٠٥ – ١٠٧ .

(٩) د . مصطفى الشمراوى : محاضرات .. فى النقود والبنوك – ١٩٨١ – ص ١٠٩ .

(١٠) انظـر : محاضرات .. فى تطور التاريخ الاقتصادى : د . مصطفى الشمراوى – ١٩٨٢ .

(١١) د . عبد النعيم مبارك : قراءات فى نظرية التاريخ الاقتصادى – ١٩٨١ ص ٣٤ – ٣٦ .

(١٢) جير الدماير / روبرت بولدوين : التنمية الاقتصادية (الجزء الاول) ترجمة د . يوسف عبد الله صائغ ، مراجعة برهان دجانى ، مكتبة لبنان ١٩٦٤ ، ص ٥٢ .

(١٣) د . زكى شافعى : الاقتصاد السياسى – الجزء الثانى – القاهرة ١٩٦٧ .

(14) Benjamin Higgins in " Economic Development, Preblems, Principles and pelicies", 1968, USA, PP. 55-74.

(15) D.J. Weidonaar, E.T. weiler, "Economies: An introduction To The world Around You" 1976 USA

(16) Benjamin Higgins: " .. Some knowledge of Marxist thought is essential if we wish to understand what is going on in the world. " P. 76 -

(١٧) وهى زيادة تفرضها عملية التقدم التكنولوجى واستخدام اساليب انتاجية كثيفة رأس المال .

(١٨) يمثل التقدم التكنولوجى الكبير والمستمر الاداة الهامة فى مواجهة ازمة النظام الاقتصادى الرأسمالى .

(١٩) وهو نموذج شائع فى معظم دول الخليج والمملكة العربية السعودية أقرا

N.M-El Shishini : Impact of Technical change on the structure of the la bour-force in the ECWA Region, in A.B. Zahlan (ed.) Technology Transfer and change in the Arab world, N.Y., 1978, PP. 205 - 211 .

(٢٠) أنظر :

فقرات من خطاب الرئيس حسنى مبارك فى عيد الشرطة (١٩٨٤/١/٢٥) جريدة الاهرام ص ٣ :

" ان دور القطاع الخاص يعتبر عنصرا مشروعا ولازما للتنمية الاقتصادية والاجتماعية بمعناها الشامل .. طالما كان بعيدا عن الممارسات الاستغلالية ، ملتزما بمصلحة المجموع كما يحددها القانون ويرسمها الوعى الجماعى للشعب " .